وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة ميسان

كلية الادارة والاقتصاد

النظام القانوني لحوكمة الشركات

إعداد الطالب

حسين محمد جبار

وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في ادارة الاعمال

بأشراف

الأستاذ عدي جاسم محمد

١٤٤٤هـ ٢٠٢٣ م

المقدمة

تعد حوكمة الشركات أحدى المواضيع الحديثة التي حظيت باهتمام عالمي كبير من قبل المؤسسات والمنظمات الداخلية والدولية بعد سلسلة من الانهيارات المالية بسبب الفساد الإداري والمحاسبي لشركات عالمية مثل (أتروم ـ وولدكوم) ، ودخول البعض في أزمات خانقة ، ولقد أعترى المحللون والمعلقون ذلك إلى الانهيار في أخلاقيات الأعمال وعدم وجود ضوابط للالتزام بها في اقتصاديات الأعمال عند اكتشاف التلاعب في القوائم المالية للشركات ، ولعل تعارض المصالح الذي يعد من سلبيات انفصال الملكية عن الإدارة الأمر الذي دفع بالعاملين والباحثين في اقتصاديات الأعمال إلى إيجاد إجراءات صارمة لحماية المستثمر .

فكانت الدعوة إلى حوكمة الشركات ، فقد استدعى الأمر إلى الاهتمام بتطبيق آلياتها التي تهدف إلى تخفيف حدة تعارض المصالح بين الإدارة وحملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة وبالتالي حماية حقوقهم وتعظيم قيمة الشركة وتحسين الأداء المالي لها ، ولكن لا زالت حوكمة الشركات في البلدان النامية ضعيفة أو غير معروفة بسبب عدم توفر مستلزمات تطبيقها ومنها الإفصاح والشفافية ، لأن حوكمة الشركات تحتاج إلى الإفصاح الذي يوفر المعلومات التي تحقق التوازن في صالح الأطراف والتوازن في أسواق رأس المال .

وأن وجود نظام حوكمة جيدة يعني المزيد من التدخل والأشراف من جانب المساهمين والجمعيات من أجل الحد من الفساد المالي والانحراف الإداري .

ويعد تبني مفهوم حوكمة الشركات في العراق أمرا ضروريا وخصوصا ان العراق مقبل على فرص وتحديات مستقبلية في جميع المجالات ولا سيما المجالات الاقتصادية لذلك يجب خلق بيئة متكاملة من تقديم ضمانات لكسب ثقة المستثمرين للاستثمار في الشركات العراقية،وكذلك تدعو الشركات العراقية نحو حوكمة الشركات لتحسين الكفاءة التشغيلية وايضا بناء سمعة جيدة للشركة.

أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث في بيان الدور الذي تقوم به حوكمة الشركات في تعزيز كفاءة الأسواق المالية ورفع مستوى الاداء الاقتصادي والاستثماري لغرض قيام نظام قوي لحوكمة الشركات ففضلاً عن حماية حقوق حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة والحد من هروب رؤوس الاموال من خلال جذب الاستثمارات الاجنبية والمحلية ، وتحقق الحوكمة هذه الأهداف بفاعلية عن طريق تنفيذ آلياتها ، فضلاً عن الدور الذي تقوم له التشريعات العراقية في تنفيذ حوكمة الشركات وآلياتها والذي يؤثر في أداء الأسواق المالية والمستثمرين .

مشكلة البحث

يمر العراق بمرحلة انتقالية والتي من الممكن أن تؤدي إلى أحداث تطورات كبيرة في الاقتصاد العراقي لاسيما في سوق العراق للأوراق المالية ، وهذه التطورات تتطلب حوكمة للشركات توضح جوانب الخلل ومنها ضعف هياكل الإدارة وعدم الاهتمام بالشفافية والإفصاح وضعف المسائلة ولكي تعمل حوكمة الشركات على رفع مستوى الشفافية والإفصاح لتحقق الكفاءة في سوق الأوراق المالية يتطلب الاهتمام بها ، لان عدم تطبيق الحوكمة يؤدي الى تركيز السلطة في يد شخص واحد لا يخضع للرقابة هذا يؤدي الى ضعف القدرة في ادارة المخاطرة التي تتعرض لها الشركة، وبما أن العراق لم يشرع بعد إصدار قانون حوكمة الشركات لذا فإن مشكلة البحث تتجسد في التساؤلات الأتية :

- هل تساهم التشريعات العراقية النافذة في إرساء مفاهيم تتعلق بمفهوم حوكمة الشركات وآلياتها ؟
- هل هناك جوانب ينبغي الإشادة بها لحوكمة الشركات وآلياتها في التشريعات العراقية ينبغي تعزيزها وتطويرها .

منهجية البحث

بغية معالجة ما تقدم وبالنظر إلى ما تطلبه قواعد وأصول البحث سوف نتبع في بحثنا هذا المنهج التحليلي، وذلك من خلال تحليل نصوص التشريعات ذلك العلاقة بحوكمة الشركات والوقوف على اتجاهات بعض التشريعات المقارنة.

التعاريف الاجرائية

حوكمة الشركات:

عرفها دليل حوكمة الشركات في مصر، ٢٠٠٦م على أنها مجموعة القواعد والنظم والإجراءات التي تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح مديري الشركات والمساهمين فيها، وأصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بها.

النظام القانوني لحوكمة الشركات:

النظام الذي تعمل من خلاله إدارة الشركة والرقابة عليها، لتأكيد نظام الحوافز للمديرين ومجلس الإدارة، وتنظيم أرباح المساهمين، وتشجيع الإدارة على الاستثمار الأمثل لموارد الشركة.

مخطط البحث

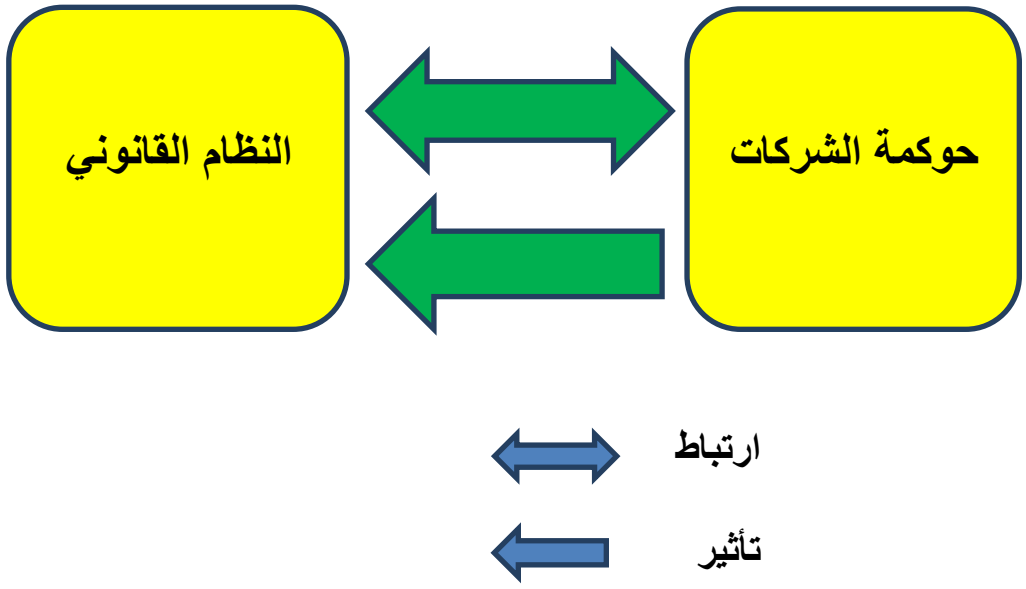

خطة البحث

المبحث الأول : التعريف بحوكمة الشركات .

المطلب الأول : ماهية حوكمة الشركات .

المطلب الثاني : مفهوم الشركات وأبرز أهدافها .

المطلب الثالث : أسباب الحاجة إلى الحوكمة وأهميتها .

المبحث الثاني : الأحكام العامة لحوكمة الشركات والأثر المترتب عليها .
المطلب الأول : آلية تطبيق الحوكمة على الشركات .
المطلب الثاني : الضوابط التي تحكم الحوكمة .
المطلب الثالث : أثر حوكمة الشركات .

المبحث الأول

التعريف بحوكمة الشركات

يعد موضوع حوكمة الشركات من المواضيع المهمة النشأة أو البحث ، لذا وللإحاطة بمكنونات هذا النظام سوف نقسم المبحث الأول إلى ثلاث مطالب ، نتناول في المطلب الأول ماهية الحوكمة ، في حين نتناول المطلب الثاني مفهوم الشركات وأهدافها ، وأخيراً نتطرق في المطلب الثالث إلى أسباب للحوكمة وأهميتها .

المطلب الأول

ماهية الحوكمة

لغرض الإحاطة بماهية الحوكمة سوف نقسم هذا المطلب إلى فرعين ، نتطرق في الفرع الأول إلى مفهوم الحوكمة ، في حين نتطرق في الفرع الثاني إلى أهداف الحوكمة .

الفرع الأول

مفهوم الحوكمة

أولاً / مفهوم الحوكمة لغةً :

يعود لفظ الحوكمة إلى كلمة إغريقية قديمة تعبر عن قدرة ربان السفينة الإغريقية ومهاراته في قيادة السفينة وسط الأمواج والأعاصير ، وما يمتلكه من قيم وأخلاق نبيلة وسلوكيات نزيهة وشريفة في الحفاظ على أرواح وممتلكات الركاب ، ورعايته وحمايته للأمانات والبضاعة والتعهدات وإيصالها إلى أصحابها ، فأطلق التجار مصطلح ((الفيضان المتحوكم)) ثم تطور هذا المصطلح فجاء معناه باللغة الأنكليزية

(gouvernance) بمعنى الحكم ، مما دفع بعض الدول مثل المانيا وفرنسا إلى استخدام نفس المصطلح الحوكمة وبذات الحروف مع تغيير طريقة نطقها ولفظها[١] .

أما الترجمة العلمية لمصطلح الحوكمة الذي أتفق عليه هو أسلوب ممارسات السلطات الإدارة الرشيدة[٢] .

أما في الجزائر فيستعمل مصطلح الحكم الراشد للتعبير عن حوكمة الشركات[٣] .

أن لفظ الحوكمة سيكون أكثر انتشاراً وشيوعاً في الفترة المستقبلية وهو يتماشى مع لفظ (العولمة) و (الخوصصة) وغيرها[٤] .

وعليه فإن لفظ الحوكمة يتضمن عدة جوانب التي تتمثل في[٥] :

-الحِكمَةُ : ما تقتضيه من التوجيه والأرشاد .

_ الحُكمُ : ما يقتضيه من السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تتحكم في السلوك .

_ الأحْكام : ما يقتضيه من الرجوع إلى مرجعيات أخلاقية وثقافية وخبرات تم الحصول عليها من خلال تجارب سابقة .

---

(١) عزيزة بن سمية مريم ، حوكمة الشركات ودورها في تفعيل نظام الرقابة في شركات التأمين التعاوني ، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية (الواقع العملي وأفاق تطوير تجارب الدول) ، جامعة حبيبة بن بو علي ، الجزائر ، المعقد في ٣-٤ ديسمبر ٢٠١٢ ، ص٣ منشور على الموقع الإلكترون www.kitabat.com تم زيارة الموقع في ٢٠٢٣/٥/٨ ، س١٠:١٢م .

(٢) عاشور مرزيق معموري ، حوكمة الشركات حول فلسفة المفهوم الإداري وإمكانية التجسيد الفعلي ، بحث مقدم ضمن المؤتمر الصحفي الوطني حول حوكمة الشركات للحد من الفساد المالي والإداري ، جامعة خيضر بسكرة ، المنعقد ٦-٧ مايو ٢٠١٥ ، ص٢، منشور على الموقع الإلكتروني www.dspace.dz ، تم زيارة الموقع في ٢٠٢٣/٥/١٠ ، س٩:٢٠م .

(٣) عثماني ميره ، أهمية تطبيق الحوكمة في البنوك وأثرها في بيئة الأعمال ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة مسيلة ، ٢٠١١ ، ص١٤ .

(٤) محمد طارق يوسف ، الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات ، بحوث وأوراق عمل ، مؤتمر حول متطلبات الشركات وأسواق المال العربية المنعقد في شرم الشيخ ، مصر ، ٢٠٠٧ ، ص ٦ منشور على الموقع الإلكتروني www.kitabat.com ، تم زيارة الموقع في ٢٠٢٣/٥/١٠ ، س٦:٣٠م.

(٥) طالب علاء فرحان . إيمان شيحان المشهداني ، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف ، ط١ ، الصفا للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠١١ .

_ التحكُم : طالباً للعدالة خاصة عند انحراف السلطة وتلاعبها بمصالح المساهمين .

والحوكمة مأخوذة من الحكم ، والحكم والحكيم وهما بمعنى الحاكم وهو القاضي فهو فعيل بمعنى فاعل أو هو الذي يحكم الأشياء ويتقنها فهو فعيل بمعنى مفعل[١] .

في حين تقول العرب حَكَمْتُ وأحْكَمْتُ وحكَّمْتُ بمعنى ورددت ، ومن هذا قيل للحاكم بين الناس حاكِم لأنه بمعنى يمنع الظالم من الظلم[٢] .

والحوكمة هي (حكم) أي من الحكم بضم الحاء هو القضاء أي الترأس والمتابعة وقد حكم بينهم بالضم حكماً و (حكم) له بالفتحة ، وحكم عليه وهو أيضاً من الحكمة أي من العلم[٣].

وحكم بالأمر حكماً أي بمعنى قضى يقال : حكم له وحكم عليه وحكم بينهم والحكم بالفتحة كما ذكرنا هو من الحكم أي صار حكيماً[٤] .

ثانياً / مفهوم الحوكمة اصطلاحاً

قد دخل مصطلح " الحوكمة " دائرة الأسواق العالمية الرئيسية بعدما أطلقته المؤسسات الدولية في مقدمتها صندوق النقد الدولي تحت أسم corporate Governance وهو ما تم ترجمته إلى الإدارة الرشيدة للشركات أو الإدارة الرشيدة للاقتصاد ، وقد تم اعتماد مصطلح الحوكمة اختصاراً ، وبذلك أصبحت الحوكمة مؤشراً مهماً لمدى مناسبة الأسواق للاستثمار ، ويعتمد المؤشر على عوامل ايجابية جعلته من الضرورات في الأسواق وأهمها انتشار الإفصاح والشفافية ، الفصل بين الملكية والإدارة ، أتباع قواعد صريحة في أعداد القوائم المالية للشركات ، منع استفادة المطلعين بإدارات الشركات في استخدام المعلومات الداخلية وهي أمور تحتاج إليها البورصات الناشئة وبخاصة البورصة المصرية .

---

(١) الأمام العلامة جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم أبن منظور الأنصاري ، لسان العرب ، ج٢ ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٣ ، ص١٦٣ .

(٢) الأمام العلامة جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم أبن منظور الأنصاري ، المصدر السابق ، ص١٦٤.

(٣) محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي ، مختار الصحاح ، دار الرسالة ، الكويت ، ١٩٨٣ ، ص ٥٥.

(٤) مجمع العربية ، المعجم الوسيط ، ط٤ ، مكتبة الشروق الدولية ، مصر ، ٢٠٠٤ ، ص١٢٠ .

وقد أدى اختلاف الباحثين واختلاف اهتماماتهم وتخصصاتهم العلمية إلى ظهور مفاهيم متنوعة لحوكمة الشركات[١] .

وقد أشار James wilfton أحد أكبر خبراء الحوكمة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن حوكمة الشركات هي ((مجموعة من الأطر التنظيمية والهيكلية التي تحكم توجيه الشركات وتنظيم العلاقة بين الإدارة والملاك المساهمين الرئيسيين وأصحاب المصالح))[٢] .

التعريف في الدراسات العربية

الحوكمة تعبير واسع يتضمن قواعد وممارسات السوق التي تحدد كيفية اتخاذ الشركات وخاصة شركات الاكتتاب العام لقراراتها والشفافية التي تحكم عملية اتخاذ القرارات فيها ، ومدى المسائلة التي يخضع لها مدير ورؤساء تلك الشركات وموظفوها والمعلومات التي يفصحون عنها للمستثمرين ، والحماية التي يقدمونها لصغار المساهمين ، وتتضمن أيضاً موضوعات خاصة بقانون الشركات وقوانين الأوراق المالية وقواعد قيد الشركات بالبورصة داخل كل بلد ، والمعايير المحاسبية التي تطبق على الشركات المقيدة بالبورصة ، وقوانين مكافحة الاحتكار وقوانين الإفلاس وعدم الملائمة المالية[٣] .

في حين عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على أنها (ذلك النظام الذي يتم من خلاله توجيه وإدارة الشركة ويحدد الهيكل الذي من خلاله يتم وضع أهداف الشركة ووسائل تحقيقها ووسائل الرقابة على الأداء ، كما يحدد الحقوق والمسئوليات بين مختلف الأطراف مثل مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح ، ويحدد قواعد وإجراءات اتخاذ القرارات المتعلقة بالشركة)[٤].

---

(١) د. جيهان عبد المعز الجمال ، المراجعة وحوكمة الشركات ، ط١ ، دار الكتاب الجامعي ، الإمارات العربية المتحدة ، ٢٠١٤ ، ص٤٩٠ .

(٢) د. جيهان عبد المعز الجمال ، المصدر السابق ، ص٤٩١ .

(٣) د. عمار حبيب جهلول ، النظام القانوني لحوكمة الشركات ، ط١ ، دار تيبور ، العراق ، القادسية ، ٢٠١١ ، ص٢٦ .

(٤) د. سلامه عبد الصانع أمين علم الدين ، مسؤولية إدارة شركة المساهمة ولجانها عن حوكمة الشركات ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠١٥ ، ص١١ .

في حين تعرف مؤسسة التمويل الدولية (IFC) الحوكمة بأنها (النظام الذي تيم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها)[١] .

كما عرفها معهد المدققين الداخليين : هي العمليات التي تتم من خلال الإجراءات المستخدمة من ممثلي المصالح من أجل توفير الإشراف على إدارة المخاطر ومراقبتها والتأكيد على كفاءة الضوابط لإنجاز الأهداف والمحافظة على قيم الشركة[٢] .

ومن خلال التعاريف السابقة يتضح لنا هناك معاني أساسية لمفهوم حوكمة الشركات[٣].

_ هو نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية الذي عن طريقه يتم إدارة الشركة والرقابة عليها .

_ تنظيم العلاقة بين مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وأصحاب المصالح .

_ التأكيد على أن الشركات يجب أن تدار لمصالح المساهمين .

_ هو مجموعة من القواعد والحوافر التي تهتدي بها إدارة الشركات لتعظيم ربحية الشركة وقيمتها على المدى البعيد لصالح المساهمين .

تناولنا سابقاً تعاريف الحوكمة لكن لم تكن وافية بشكل واسع لتعريف الحوكمة ، لكن من وجهة نظرنا يمكن إجمال رؤية الباحثين لمفهوم الحوكمة من خلال ما جاء في التعريف الآتي (سياسة شاملة تنظيمية رقابية تتبعها الشركة لتنفيذ خططها والوصول إلى أهدافها بكفاءة عالية مما يحقق الجودة والتميز بالأداء بتنظيم العلاقات بين الأطراف المختلفة المرتبطة بالشركة والمؤثرة على أدائها وتحقيق الشفافية والعدالة وضمان المساءلة مما يؤدي في النهاية إلى تقوية أداء الشركة وضمان استمراريتها وخدمة الاقتصاد والمجتمع بصورة عامة ، ولكي تحقق هذه

---

(١) د. محمد علي سويلم ، حوكمة الشركات في الأنظمة العربية والمقارنة بين التنظيم والمسؤولية التأديبية والمدنية والجنائية ، ط١ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص١٠ .

(٢) طارق عبد العال حماد ، حوكمة الشركات والأزمات المالية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٥ ، ص١٤٩ .

(٣) محمد مصطفى سليمان ، حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري "دراسة مقارنة" ، ط١ ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٦ ، ص١٢ .

السياسة أهدافها لابد أن يكون هناك مبادئ أو قواعد يلتزم بها وإجراءات وآليات لتطبيق هذه القواعد)[١] .

الفرع الثاني

أهداف حوكمة الشركات

أن الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات سيساعدها على جذب الاستثمارات ودعم الأداء الاقتصادي والقدرة على المنافسة في المدى الطويل من خلال تحقيق الأهداف الآتية :

١-العدالة والشفافية في معاملات الشركة وحق المساءلة بما يسمح لكل ذي مصلحة بمراجعة الإدارة ، حيث أن الحوكمة تقف في مواجهة الفساد[٢] .

٢- تسخير جميع آليات التنظيم والرقابة للقضاء على جميع أنواع الفساد سواء كان إدارياً أو محاسبياً أو سياسياً[٣] .

٣- ضمان حقوق المساهمين لأداء الشركة من خلال استخدام أدوات مالية سليمة لتحقيق التوازن بين الأهداف المتعارضة ، وتحقق أهداف الشركة وتحسين قيمتها السوقية ، وتعظيم عائد المساهمين ومنع حدوث الأزمات الاقتصادية من خلال التوازن بين كافة الأطراف .

٤- تطوير النظم الخاصة برقابة أداء مجلس إدارة الشركة فضلاً عن الاهتمام باستقلالية المجلس لمحاربة سوء الإدارة.

---

(١) شاكر عبد الكريم البلداوي ، نورة منير عبد الكريم ، أثر قواعد حوكمة الشركات المتعلقة باختيار المدقق الخارجي في موثوقية القوائم المالية " دارسة تطبيقية " ، بحث منشور في مجلة كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة المستنصرية ، العدد مئة وأربعون ، السنة ثامنة والثلاثون ، ٢٠١٥ ، ص١٩٠ .

(٢) د. صالح يونس الشعباني ، د. مقبل علي أحمد ، سوسن أحمد سعيد ، أثر تكامل أدارة الجودة الشاملة مع نظرية القيود في ظل حوكمة الشركات "دراسة استطلاعية في عينة من الشركات الصناعية في نينوى" بحث منشور في مجلة الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، العدد ٩٤ ، السنة ٢٦ ، ٢٠١٣ ، ص٢٢٢ .

(٣) حيدر عباس العطار ، دور المحاسبة الإبداعية في أطار نظام الحوكمة في مكافحة الغش والتلاعب "دراسة استطلاعية في عينة من الشركات الصناعية في بغداد ، بحث منشور في مجلة كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة المثنى ، العدد ١٤ ، ٢٠١٨ ، ص٤٦٩ .

٥- منع المتاجرة بالسلطة في الشركة ، وذلك من خلال ضمان وجود هياكل إدارية ليمكن معها من محاسبة الإدارة أمام المساهمين مع ضمان وجود مراجعة مستقلة على المديرين والمحاسبة للوصول إلى قوائم ختامية خالية من الغش والتلاعب[١] .

٦- العمل على ضمان مراجعة الأداء المالي وحسن استخدام أموال الشركة من خلال نظم الـمحاسبة والمراجعة مع تكوين لجنة مراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذية ، تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات عديدة لتحقيق رقابة مستقلة على التنفيذ[٢] .

٧- تحسين مجلس الإدارة وكفاءة استخدام موارد الشركة وأدائها وتعظيم قيمتها بالأسواق والقدرة على جذب مصادر التمويل المحلية والعالمية اللازمة للتوسع والنمو ، بحيث يجعلها قادرة على إيجاد فرص عمل جديدة مع الحرص على تدعيم استقرار الأسواق الذي ينعكس إلى تحقيق الكفاءة والتنمية[٣]

٨- الحد من هروب رؤوس الأموال وزيادة الجذب للاستثمارات والشركات الأجنبية والمحلية[٤] .

٩- تقليل المخاطر والابتعاد عن الأزمات المالية للشركة والاقتصاد ككل مع تعزيز قدرة البلد على مواجهة الاخطار ومراعاة مصالح المجتمع والعمل والعمال[٥] .

١٠- الحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة للشركة ووجوب احترام استثمارات الشركة الهامة الخاصة بالتوسع الهيكلي لها[٦] .

١١ – تعزيز ثقة أصحاب المصالح الآخرين في الشركة وتعميق دور سوق المال وزيادة قدرته على تنمية المدخرات ورفع معدلات الاستثمار ودعم القدرة التنافسية[٧] .

---

(١) د. سلامه عبد الصانع أمين علم الدين ، مصدر سابق ، ص١٩ .

(٢) د. محمد علي سويلم ، حوكمة الشركات في الأنظمة العربية والمقارنة ، مصدر سابق ، ص٤٣ .

(٣) د. حنان صحين عبد الله ، دور حوكمة الشركات في تقويم الأداء الاجتماعي للوحدات الاقتصادية ، بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد ٩٧ ، المجلد ٢٣ ، ٢٠١٧ ، ص٤٩٩ .

(٤) د. محمد علي سويلم ، مصدر سابق ، ص٤٣ .

(٥) د. سلامه عبد الصانع مصدر سابق ، ص١٩ .

(٦) د. محمد علي سويلم ، مصدر سابق ، ص٤٣ .

(٧) د. حنان صحين عبد الله ، حوكمة الشركات في تقويم الأداء الاجتماعي ، مصدر سابق ، ص٥٠٠ .

١٢- يعتبر التصويت من الأدوات المهمة التي تستخدم في الرقابة على الشركة من خلال إيجاد عملية تصويت نزيهة تتضمن الإفصاح عن كل الحقائق المالية لكل صوت من أصوات المساهمين التي تمكنهم من ممارسة حقوقهم لتحقيق مصالحهم الاقتصادية[١] .

المطلب الثاني

مفهوم الشركات وأبرز أهدافها

لغرض الإحاطة بمفهوم الشركات سوف نقسم هذا المطلب إلى فرعين ، نتطرق في الفرع الأول إلى مفهوم الشركات ، في حين سنتطرق في الفرع الثاني إلى أهداف الشركات .

الفرع الأول

مفهوم الشركات

للتفصيل في مفهوم الشركات سوف نتوقف على الحقيقة اللغوية والاصطلاحية لهذا المفهوم .

أولاً / تعريف الشركة لغة

الشركة في اللغة مصدر شرك شركاً وشركة وشركت بينهما في المال وأشركته ، جعلته شريكة[٢] . أو تأتي بمعنى خلط المالين[٣] . ومعناها أيضاً الاختلاط أو خلط الشريكين[٤] .

والشركة لغةً بكسر الشين وسكون الراء بوزن نعمة ، وبفتح الشين وسكون الراء بوزن رحمة ، وبفتح الشين وكسر الراء بوزن كلمة ويقال شرك بوزن علم . وأفصح هذه الكلمات الأولى حتى ان بعضهم سواها[١] .

---

(١) د. سلامه عبد الصانع ، مصدر سابق ، ص١٩ .

(٢) المقربي الفيومي ، المصباح المنير ، ((مادة شرك)) ، ط٢ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص٣١١

(٣) الأمام محمد علاء الدين ، الدرر المنتقى ، دار السعاد ، بلا سنة نشر ، ص٧٢٢ .

(٤) الأمام جمال الدين أبن منظور ، لسان العرب ، دار صادر للطباعة ، بيروت ، ٢٠٠٠ ، ٦٧/٨ .

ولم ترد في القرآن الكريم إلا الفظة الأخيرة (شرك) ومنه قوله تعالى :

(قُلْ أَرَأَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَاوَاتِ)[٢] .

ثانياً / تعريف الشركة اصطلاحاً

عرف قانون الشركات العراقي في المادة الرابعة منه الشركة (عقد يلتزم به شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع اقتصادي بتقديم حصة من مال أو عمل لاقتسام ما ينشأ عنه من ربح أو خسارة)[٣] .

كما وتعرف الشركة أيضاً بأنها (عقد يلازم بمقتضاه شخصان أو أكثر بتقديم حصة من مال أو عمل بقصد استغلال مشروع مالي وتوزيع ما ينتج من أرباح أو خسائر ويكون للشركة الشخصية المعنوية)[٤].

الفرع الثاني

أهداف الشركات

تهدف الشركة إلى تحقيق ما يلي :

١- تقوم بمشروعات خطيرة الشأن واسعة التفاصيل بعيدة النتائج مثل بناء المطارات وفتح الطرق الطويلة وشق الأنفاق وتشييد المنشأة الضخمة ، فهي العمود الفقري للحياة الاقتصادية في هذا العصر ، وهي قاعدة الصناعة والتجارة في الأمم المتمدنة لعد أن كانت في الماضي وسيلة للاستعمار[٥] .

٢- تقوم الشركة على استثمار الأموال دون حاجة لوجود أصحابها مما يسمح للكثيرين بالمشاركة فيها برؤوس أموالهم مع احتفاظهم بعملهم الأصلي مما أدى سهولة تداول الأموال واشتراكها في

---

(١) ابن حجر العسقلاني ، فتح الباري ، ج٢ ، ص١٧٦ .

(٢) سورة الأحقاف : الأية ٤ .

(٣) نص المادة (٤) من قانون الشركات العراقي رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ .

(٤) مجمع اللغة العربية ، معجم القانون ، الهيئة العامة للشؤون والمطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص٤٣١ .

(٥) د. محمد كامل ملش ، الشركات ، مطبعة قاصد خير ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص٢٢١ .

أهداف التنمية وقد أدى تعدد الشركات واختلاف أصنفاها كشركات المساهمة والشخص الواحد وكذلك اختلاف أغراضها إلى تعدد الفرص أمام المستثمرين لاستغلال أموالهم الاستغلال الأفضل في مجالات النشاط المختلفة[١] .

٣- من أهداف الشركات زيادة الثروة الاقتصادية العامة لأن ذلك عندما أموال المواطنين إلى الشركات يعود بذلك بفائدتان :

الأولى : للجمهور على العموم ، لأن الأموال المعطلة تخرج من مخبئها لتجد سبيلها بواسطة هذه الشركات إلى الجمهور من التجار والمزارعين والعاملين وغيرهم من المنتجين فيكثر الإنتاج أو يتحسن ويكثر تداول البائع والمواد الأولية واستغلالها .

والثانية : للمشتركين سوف تزيد دخولهم بقدر زيادة الأرباح الناتجة عن رواج الإنتاج و الاستهلاك ويجب لاستثمار الأموال اختيار أنسب الطرق وأكثر نفعاً للملاك والمجتمع عن طريق إنشاء الشركات لكي تتمتع الأمة بالاقتصاد القوي[٢] .

٤- تتنوع أهمية أهداف الشركات باختلاف أنواعها وأن كانت هناك مشتركات فيما بينها ، فمثلاً نجد أن الشركة المحدودة المسؤولية أهمية اقتصادية وتجارية تشترك فيها مع الشركة المساهمة ، فتلك الشركتين تتيح للشركاء القيام بمشروع تجاري يمكنهم من أن يتولوا أعمال الإدارة بدون أن يكتسبوا صفة التجار وبدون أن يتحملوا أية مسؤولية شخصية من جراء قيامهم بأعمال الإدارة .

٥- قد تؤسس يضع الشركات لتهدف إلى أعمال الدراسات والتجارب والابتكارات فيسمح لأصحاب رؤوس الأموال بمساعدة المخترعين ورجال العلم والفن مع تحديد المخاطر حتى إذا أنس أصحاب رؤوس الأموال إمكان النجاح في العملية الاستثمارية وأرادوا تطويرها لجأوا إلى تأسيس شركات على أسس ثابتة وطيدة[٣].

---

(١) د. صالح بن زاين المرزوقي ، شركة المساهمة في النظام السعودي " دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي ، مركز البحث العلمي وأحياء التراث الإسلامي ، الرياض ، ١٤٠٦هـ، ص٢٦٥ .

(٢) د. صالح بن زاين المرزوقي ، شركة المساهمة في النظام السعودي ، مصدر سابق ، ص٢٦٧ .

(٣) د. الياس ناصيف ، موسوعة الشركات التجارية ، مصدر سابق ، ص١٥ .

المطلب الثالث

أسباب الحاجة إلى الحوكمة وأهميتها

لغرض الإحاطة بأسباب الحاجة وأهمية الحوكمة سوف نقسم هذا المطلب إلى فرعين، نتطرق في الفرع الأول إلى أسباب الحاجة إلى الحوكمة ، في حين سوف نتطرق في الفرع الثاني إلى أهمية حوكمة الشركات .

الفرع الأول

أسباب الحاجة للحوكمة

لقد ظهرت الحاجة لتطبيق حوكمة الشركات استجابة للعديد من الأسباب منها :

١-الفصل في الملكية والإدارة ليسعى المستثمرون إلى استثمار أموالهم في شركات قادرة للربح ولكن كثيراً من المستثمرين لا يجدون الوقت ولا يملكون الخبرة اللازمة لإدارة الشركة وضمان الحصول الربح والعائق الرئيسي هو أن القائمين على الإدارة ليسو مالكين الشركة وبالتالي لن يتحملوا ضياع الاستثمارات وفقد الأرباح في حالة فشل الشركة فقد يلجأ المدراء إلى تحقيق قيمة استثمارات المساهمين أو قد يغامرون أكثر من اللازم عندما تتعرض مراكزهم للخطر[١] ، فالشركات التي تضعف فيها الحوكمة تكون عرضة لنتائج تفوق الأزمات المالية[٢] .

٢- برز الاهتمام بحوكمة الشركات في أعقاب الأزمات والانهيارات المالية التي شهدتها بعض الدول مثال جنوب شرق أسيا ، أمريكا الجنوبية وروسيا ، وحظيت باهتمام عالمي بالأخص بعد

---

(١) د. سلامه عبد الصانع أمين علم الدين ، مصدر سابق ، ص١٦ .

(٢) البنك الأهلي المصري ، أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة في الشركات ، النشرة الاقتصادية ، العدد ٢٢ ، المجلد ٥٦ ، ٢٠٠٣ ، مشار إليه لدى د. سلامه عبد الصانع أمين ، مصدر سابق .

ظهور الأزمة لبعض الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية مثل شركة (أوترون) و(رولدكوم) و (وجوليال كروسج) ، حيث مرت هذه الشركات بفضائح محاسبية أدت إلى فقدان الثقة في التقارير المالية وانخفاض قيمة الأسهم[١] ، وتم دراسة هذه الأزمة للشركات الأمريكية هل هي ناتجة عن عدم كفاءة الإدارة أم ناتجة عن الغش والخداع أو سوء الاستخدام مما استلزم استحداث أنظمة إدارية جديدة لمنع حدوث مثل تلك الأزمات الناتجة عن الغش والخداع وسوء استخدام البيانات المالية[٢] .

٣- التحول في الاقتصاد أن تحول الدول إلى الأخذ بنظام اقتصاد السوق الذي يعتمد فيها الاقتصاد بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة في ظل سياسية الخصخصة وما قد تواجهه هذه الشركات من مشكلات كانخفاض قيمة أسهم الشركة وصعوبة جذب مصادر تمويل محلية وأجنبية أدت إلى الحاجة لحوكمة الشركات[٣] .

٤- تعد حوكمة الشركات الحل الأمثل لتقليل مشاكل الوكالة عن طريق الأدوات الرقابية والإشرافية سواء داخلية أم خارجية وذلك للحفاظ على مصالح المساهمين بصورة عامة وحاملي أقلية الأسهم خاصة ، وذلك أيضاً من خلال تفعيل آليات وتطبيق مبادئها تطبيقاً سليماً سوف يؤدي إلى تحسين أداء وقيمة الشركة وأسهمها لمواجهة التلاعب الإداري والمحاسبي[٤] .

٥- تواجه الشركات موجات متلاحقة من المنافسة الشديدة مما يدفع الكثير منها إلا إخفاء الكثير من مواطن الضعف والابتعاد عن الشفافية وعدم الاهتمام بتطبيق المعايير المحاسبية التي تحقق الإفصاح والشفافية وتعزز الثقة في القوائم المالية المنشورة ومن هنا جاءت الحاجة إلى تطبيق حوكمة الشركات التي تعمل على إقامة دعائم العدل والإنصاف والمساواة وعدم التحيز وإخفاء

---

(١) د. سلامه عبد الصانع أمين علم الدين ، مصدر سابق ، ص١٧ .

(٢) محمد طارق يوسف ، مصدر سابق ، ص٦ .

(٣) د. سلامه عبد الصانع أمين علم الدين ، مصدر سابق .

(٤) د. سالم محمد عبود . ليلى ناجي الفتلاوي ، نظريات إدارة الأرباح في ظل تطبيق حوكمة الشركات ، ط٢ ، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية ، بغداد ، شارع المتنبي ، ٢٠١٦ ، ص١٣٥-١٣٨ .

المعلومات لصالح جهات معينة وعدم التهاون مع أي عمليات غش أو تلاعب من شأنه إلحاق ضرر لحاضر ومستقبل مصالح المساهمين في الشركة[١] .

٦- تقييم أداء العمليات وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة حتى يمنع الخلط بين المهام والمسؤوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين ومهام مجلس الإدارة ومسؤوليات الأعضاء لتمكين الشركة من الحصول على تمويل من جانب عدد كبير من المستثمرين المحليين والأجانب[٢] .

٧- متطلبات المؤسسات الاستثمارية العالمية تستدعي مستوى عال من الحوكمة حتى تقبل توجيه استثمارها .

٨- حدوث حالات الإفلاس والتعثر المالي الناتج عن سوء الإدارة وإساءة استخدام السلطة دفع الجمهور العام للضغط على المشرعين لاتخاذ الإجراءات لحماية مصالحة .

٩- التوجه إلى الخصخصة استدعى وضع معايير تكفل سلامة أوضاع المؤسسات العامة محل التخصيص .

١٠- الحاجة إلى الاهتمام بجوانب آداب وسلوكيات المهن بما يحقق حماية المصالح لأفراد المجتمع خصوصاً في القطاعات التي تمس شرائح عديدة من المجتمع مثل قضايا البيئة والصحة والسلامة .

١١- العدد الكبير من حملة الأسهم الأمر الذي يحد من قدراتهم على تبني قواعد مشتركة لتنظيم عمل الشركة ومراقبة آداها .

١٢- حماية حقوق صغار المساهمين والأطراف الأخرى ذات الصلة بالشركة من احتمال تواطئ كبار المساهمين مع الإدارة لتحقيق مصالحهم الخاصة على حساب الباقي .

١٣- غياب التحديد الواضح لمسؤولية الإدارة والمديرين التنفيذيين أمام أصحاب المصالح والمساهمين .

---

(١) د. سالم محمد عبود . ليلي ناحي الفتلاوي ، مصدر سابق ، ص١٣٥ .

(٢) د. سالم محمد عبود . ليلي ناحي الفتلاوي ، مصدر سابق ، ص٩٢ .

١٤- انتشار أمراض الفكر والتطبيق المحاسبي[١] .

الفرع الثاني

أهمية حوكمة الشركات

وتظهر أهمية حوكمة الشركات فيما يلي :

١- محاربة الفساد الداخلي في الشركات وعدم السماح لوجوده أو باستمراره بل القضاء عليه ، وأن سبب ظهور الحوكمة هو الفساد ، حيث يتضح أن سبب عدم القدر على جذب الاستثمارات الأجنبية هو مجموعة مخاطر الاستثمارات الموجودة في الاقتصاد وعلى رأسها الفساد والإهمال والرشوة وغياب الشفافية وجميعها معوقات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تقف أمام تحقيق رفاهية المواطنين[٢] .

٢- تحقيق وضمان النزاهة والحيادية والاستقامة لكافة العاملين في الشركة بدءاً من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين إلى أدنى عامل فيها حيث تعد حوكمة الشركات من أهم العمليات الضرورية واللازمة لتحسين عمل الشركة وتأكيد نزاهة الإدارة فيها وكذلك الوفاء بالالتزامات والتعهدات ولضمان تحقيق الشركات أهدافها بشكل قانوني واقتصادي سليم[٣] .

٣- تحقيق أعلى قدر من الفاعلية لمدققي الحسابات الخارجيين الذين يتمتعون بالاستقلالية وعدم الخضوع لأي ضغط من جانب مجلس الإدارة الشركة أو من جانب المديرين التنفيذيين فيها.

٤- تحقيق الاستفادة القصوى من نظم الرقابة الداخلية ولاسيما ما يتعلق بعمليات الضغط الداخلي ، لأنه حيث لوحظ في الآونة الأخيرة افتقار لعض إدارات الشركات للرقابة والأشراف الصحيح .

---

(١) د. عدنان بن حيدر بن درويس ، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة ، اتحاد المصارف العربية ، ٢٠٠٧.

(٢) د. إبراهيم محمد علي الجزراوي . د. بشرى فاضل خضير ، تقويم حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية في القوانين والتشريعات العراقية (بحث تحليلي) مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الأربعون ، ٢٠١٤ ، ص٢٦٠ .

(٣) د. إبراهيم محمد علي الجزراوي . د. بشرى فاضل خضير ، المصدر السابق ، ص٢٦٠ .

٥- ظهور بعض مظاهر الفساد المحاسبين منها عدم التزام المحاسبين والمدققين بالمعاير المحاسبيين والتدقيقية عند أعداد وتدقيق القوائم المالية وعدم أظهار الموقف المالي الصحيح للشركة عن طريق إخفاء أو تغيير بعض المعلومات المحاسبية التي تؤثر في الوضع المالي[١] .

٦- إغفال بعض المبادئ المحاسبية التي تدعوا إلى الإفصاح والشفافية كما أن عدم التزامهم بآداب وسلوكيات المهنة أثر بشكل واضح في توفير الحماية والعدالة لكافة الأطراف ذات العلاقة بالشركة[٢] .

٧- رفع مستويات الأداء للشركات وما يترتب عليه من دفع عجلة التنمية والتقدم الاقتصادي للدول التي تنتمي إليها تلك الشركات من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع رأس المال المحلي على الاستثمار في المشروعات الوطنية فإن ذلك يؤدي إلى زيادة قدرة الشركات الوطنية على المنافسة العالمية وفتح أسواق جديدة لها[٣] .

٨- العمل على منع الأخطاء والقصور سواء كان متعمداً أم غير متعمد والتأكيد على مساءلة الإدارة[٤] لتحقيق الشفافية والدقة والوضوح في القوائم المالية التي تصدرها الشركات وما يترتب على ذلك من زيادة ثقة المستثمرين بها واعتمادهم عليها في اتخاذ القرارات[٥] .

٩- تعد منظومة أيكلوجية تستثمر تأثيرها المتبادل على العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية والإدارية قمن الناحية الاقتصادية لعمل الحوكمة على تعظيم قيمة الشركة وتدعيم تنافسها بالأسواق بما يمكنها من جذب مصادر تمويل محلية وعالمية للتوسع والنمو يجعلها قادرة على خلق فرص عمل جديدة وتحقيق استقرار أسواق المال .

---

(١) د. سالم محمد عبود ، ليلى ناجي الفتلاوي ، مصدر سابق ، ص١٠٦ .

(٢) د. سالم محمد عبود ، ليلى ناجي الفتلاوي ، المصر السابق ، ص١٠٧.

(٣) د. مصطفى محمد سليمان ، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين ، بدون طبعة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٨ ، ص١٦ .

(٤) د. سالم محمد عبود ، ليلى ناجي الفتلاوي ، مصدر سابق .ص١٠٦ .

(٥) د. مصطفى محمد سليمان ، المصدر السابق ، ص١٦ .

أما من الناحية الاجتماعية والسياسية فتأتي من كون الشركات تؤثر وتتأثر بالحياة العامة لاسيما في مجال تخفيف حدة الفقر وإرساء قواعد العدالة . أما الأنظمة القانونية فتعد صمام الأمان الرئيس الضامن للحوكمة من خلال الإفصاح والشفافية والنزاهة[١] .

١٠- تعمل على الإطار التنظيمي الذي يمكن من خلاله تحديد أهداف المنشأة وسبل تحقيقها من خلال توفير الحوافز المناسبة لإعطاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لكي يعملوا على تحقيق أهداف المنشأة التي تراعي مصلحة المساهمين[٢] .

١١- أن حوكمة الشركات تعتمد في نهاية المطاف على التعاون بين القطاعين العام والخاص لخلق نظام السوق التنافسية في مجتمع ديمقراطي يقوم على أساس القانون وتتناول حوكمة الشركات موضوع تحديث العالم العربي عن طريق النظر في الهياكل الاقتصادية وهياكل الأعمال التي تعزز القدرة التنافسية للقطاع الخاص وتجعل المنطقة أكثر جذباً للاستثمار الأجنبي المباشر ، كما تحقق تكاملاً للمنطقة في الأسواق العالمية[٣] .

١٢- الحوكمة بالنسبة للمساهمين تساعد في ضمان الحقوق لكافة المساهمين مثل حق التصويت وحق المشاركة في القرارات الخاصة بأي تغيرات جوهرية تؤثر على أداء المنشأة في المستقبل والإفصاح عن الوضع المالي والقرارات المتخذة من قبل الإدارة العليا على تحديد المخاطر المترتبة على الاستثمار في هذه المنشآت[٤] .

---

(١) د. مؤيد محمد علي الفضل . مجيد عبد زيد حمد ، حوكمة الشركات ودورها في الحد من إدارة الأرباح "دراسة اختيارية لحالة العراق " ، بحث منشور في مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد ١٧ ، العدد ٣ ، ٢٠١٥ ، ص١٩٥ .

(٢) صباح سلمان محمد مطشر السعداوي ، الرقابة الداخلية ودورها في اسناد نظام حوكمة الشركات وحماية حقوق المساهمين "دراسة تطبيقية في عينة من الشركات المساهمة المختلطة العراقية الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، بحث منشور في مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية تصدر عن جامعة واسط ، العدد ٢١ ، ٢٠١٦ ، ص٢٦٣.

(٣) سندس ماجد رضا ، آليات حوكمة الشركات ودورها في تقليص فجوة التوقعات بين مراقبي الحسابات ومستخدمي قوائم المالية "دراسة تحليلية لآراء عينة من مراقبي الحسابات ومدراء بعض الدوائر ، بحث منشور في مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، العدد الثامن عشر .

(٤) صباح سلمان مطشر السعداوي ، المصدر السابق ، ص٢٦٥.

المبحث الثاني

الأحكام العامة لحوكمة الشركات والأثر المترتب عليها

يعد موضوع الحوكمة من المواضيع الحديثة النشأة ولذلك سوف نتناول في هذا المبحث كيفية تطبيق الحوكمة والأثر المترتب عليها، لذا وللإحاطة بموضوع الأحكام العامة لحوكمة الشركات سوف نقسم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، نتناول في المطلب الأول آلية تطبيق الحوكمة على الشركات ،وفي المطلب الثاني نتناول الضوابط التي تحكم الحوكمة ، وأخيراً في المطلب الثالث نتناول أثر حوكمة الشركات .

المطلب الأول

آلية تطبيق الحوكمة على الشركات

لغرض الإحاطة بآليات تطبيق الحوكمة على الشركات سوف نقسم هذا المطلب إلى فرعين ، نتطرق في الفرع الأول إلى تطبيق الحوكمة على الصعيد الداخلي ، في حين سنتطرق في الفرع الثاني إلى تطبيق الحوكمة على الصعيد الدولي.

الفرع الأول

تطبيق الحوكمة على الصعيد الداخلي

لضمان تطبيق مبادئ حوكمة الشركات لابد من وجود آليات يتم الاعتماد عليها من قبل الشركة ، للتأكد من الحفاظ على حقوق الأطراف ذوي المصالح مع الشركة من خلال أحكام الرقابة والسيطرة على الأداء بهدف التخلص من الفساد الإداري والمالي ، بالإضافة إلى التأكد

من الاستخدام الأمثل لأصول الشركة ، وتكفل للمساهمين عوائد على استثماراتهم[١]، وأن الهدف من الآلية هو دفع المديرين نحو تعظيم قيمة الشركة من خلال تحسين الأداء المالي لها[٢].

فتعرف آليات حوكمة الشركة بأنها ((مجموعة الممارسات التي تسهم وبصورة مباشرة أو غير مباشرة في التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات التي تحدد طبيعة العلاقة بين الإدارة وأصحاب المصالح كافة ، والتي تضمن للشركة إدارة سليمة ومستقرة وبقاءها في بيئة الأعمال))[٣] .

الآليات الداخلية :- تتمثل بمجموعة الأنشطة والفعاليات ، أي المتغيرات الموجودة في البيئة الداخلية للوحدة الاقتصادية والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على أدائها وبالتالي تحقيق أهدافها، ويمكن تصنيف الآليات الداخلية لحوكمة الشركات كالأتي :

١)**آلية مجلس الإدارة** :- يتمثل مجلس الإدارة بمجموعة من الأفراد المنتخبين من قبل حملة الأسهم والذين تكون مسؤوليتهم الرئيسية العمل بما ينسجم مع مصالح المالكين من خلال الرقابة والأشراف والسيطرة على المدراء في المستويات التنفيذية العليا في الشركة ، ويعتبر مجلس الإدارة الأداة المثلى لمراقبة سلوك الإدارة ، كما ويعمل مجلس الإدارة كنقطة ارتكاز بين المالكين والمديرين في الشركة فهم حلقة الوصل بين الإدارة العليا في الشركة وبين حملة الأسهم[٤] .

وقد حددت المادة(١٠٤) من قانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ المعدل ، بأن لا يقل حجم مجلس الإدارة في الشركات المساهمة الخاصة يكون من أعضاء أصليين لا يقل عددهم عن (٥) أعضاء ولا يزيد عن (٩) أعضاء يتم انتخابهم من قبل الجمعية العمومية للشركة.

---

(١) علاء جميل مكط الزحيم ، دور آليات حوكمة الشركات في الرقابة على تكاليف المسؤولية الاجتماعية "دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية الخاصة ، بحث منشور مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد ١٧ ، العدد ١ ، ٢٠١٥ ، ص١٦٢ .

(٢) د. إبراهيم محمد علي الجزراوي ، د. بشرى فاضل خضير ، مصدر سابق ، ص٢٦٦ .

(٣) عباس حميد عيدان التميمي ، أثر نظرية الوكالة في التطبيقات المحاسبية والحوكمة في متطلبات المملوكة للدولة ، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص١٠٤ .

(٤) علاء جميل مكط الزحيم ، المصدر السابق ، ص١٦٢ .

وأظهرت الدراسات الأكاديمية بأن مجلس الإدارة الغير يكون أكثر فاعلية ، فعند المقارنة بين حجم المجلس الصغير والكبير فإن المجلس الكبير يؤدي إلى زيادة مشاكل الوكالة داخل الإدارة ويعقد عملية اتخاذ القرارات ، أما حجم المجلس الصغير فإنه يؤدي إلى تحقيق قيمة سوقية أعلى للشركة[١] .

ويعمد المجلس إلى تشكيل عدد من اللجان التابعة له ومن أبرز هذه اللجان هي :

أ-**لجنة التدقيق** : وتسمى لجنة المراجعة الداخلية وهي لجنة دائمة منبثقة من مجلس إدارة الشركة تتكون من أعضاء الإدارة غير التنفيذيين ، أما عددها فلا يقل عن ثلاثة أعضاء بضمهم رئيس اللجنة ، وتتحدد مهامها بالأشراف على إعداد وتدقيق والتأكيد على الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات ، والمدقق أما يكون داخلي أو خارجي فالمدقق الداخلي يمارس مهامه من خلال اكتشاف الغش والتلاعب وحماية أصول الشركة والتأكد من أتباع الموظفين للسياسيات والإجراءات التي تضعها الشركة ، أما المدقق الخارجي فله دور في مجال حوكمة الشركة لأنه يقوم بإضافة الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية ويحدد ما يتعارض في المصالح بين الملاك وإدارة الشركة[٢].

ب_ **لجنة التعويضات والمكافآت** :- تتكون لجنة التعويضات من ثلاث أعضاء من غير التنفيذيين في مجلس الإدارة أس تتوفر فيهم صفة الاستقلالية وتحدد مهمامها في تحديد الرواتب والمكافأة للإدارة العليا واتخاذ خطوات تعديل برامج المكافآت ووضع السياسيات لإدارة هذه البرامج وتقد هذه اللجنة توصيات بخصوص تحديد طبيعة وكمية الاتعاب المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة والمدير المفوض [٣] .

ج- **لجنة الترشيحات (التعيينات) والحوكمة : تعد** هذه اللجنة أحد لجان مجلس الإدارة تكون من ثلاث أعضاء على الأقل ولا تزيد عن ست أعضاء ويشترط في أعضاء هذه اللجنة أن يكونوا مستقلين أيضاً ، وتتحدد مهامها بترشيح المديرين التنفيذيين في الشركة ووضع المعايير

---

(١) د. إبراهيم محمد علي الجزراوي ، د. بشرى فاضل خضير ، مصدر سابق ، ص٤٨٩ .

(٢) علي ناصر عبد الحميد ، حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة ، مركز الخبرات المهنية للإدارة ، القاهرة ، ٢٠١٤ ، ص٨٧ .

(٣) د. إبراهيم محمد علي الجزراوي ، د. بشرى فاضل خضير ، مصدر سابق ، ص٢٧١ .

اللازمة لاختباراتهم وتحديد نقاط القوة والضعف في ذلك المجلس واقتراح معالجتها كذلك إجراء التقويم السنوي للآليات الموضوعة للشركة[١] .

٢) **آلية تعويضات المديرين التنفيذيين** :- تهدف هذه الآلية إلى دمج مصالح المدراء والمالكين وتوحيدها من خلال الرواتب والعلاوات والتعويضات والحوافز طويلة الأجل وتعد هذه الآلية من الخطورة إذ ما أخفق في تحديد التعويض المناسب فإن الشركة ستعاني الكثير لذلك يطلق عليها أحياناً (آلية التحكم المعقدة) لأن القرارات التي تتخذ تؤثر على النتائج المالية للشركة ولكن بالأجل الطويل[٢] .

٣) **آلية تركيز الملكية** :- يقصد بها أحد آليات حوكمة الشركات التي نالت أهمية كبيرة بسبب زيادة مطالبات حملة الأسهم واهتماماتهم بتبني آليات الحوكمة الجيدة من أجل السيطرة على القرارات الإدارية ، وتتحدد آلية الملكية في الشركات بعنصرين رئيسين هما :

- عدد حملة الأسهم الكبار .
- النسبة المئوية التي يمتلكها هؤلاء المساهمين من مجموع الأسهم المصدر في الشركة .

ويأخذ المشرع العراقي بهذا التصنيف أيضاً حيث تضمن المادة (٣٢) من قانون الشركات المعدل هو الحدود العليا للمساهمة في رأس مال الشركات المساهمة الخاصة بنسبة لا تزيد على ٥% من أجمالي قيمة الأسهم المصدرة للمساهم الواحد[٣] .

٤) **آلية الإفصاح والشفافية** :- لهذه الآلية أهمية كبيرة في تطبيق حوكمة الشركات وحماية كافة المستثمرين من خلال توفير كافة المعلومات الصحيحة والملائمة الحقيقية والإفصاح عن المعلومات المادية مع الأطراف ذوي العلاقة ، وشرط أن تكون هذه المعلومات ذلت صلة بالظروف والقرارات والتصرفات القائمة في الشركات وأن تكون قابلة للفهم ويمكن عدها وسيلة لتعزيز أنظمة الضبط الداخلي والمساءلة وحوكمة الشركات[٤] .

---

(١) د. سالم محمد عبود ، د. بشرى ناجي الفتلاوي ، مصدر سابق ، ص١١٩ .

(٢) د. خلود عاصم وناس العبيدي ، دور حوكمة الشركات في معالجة الاختلالات الهيكلية في سوق العراق للأوراق المالية ، بحث منشور في مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، ص١٥٢ .

(٣) د. إبراهيم محمد علي الجزراوي ، د. بشرى فاضل خضير ، مصدر سابق ، ص٢٧٤ .

(٤) د. سالم محمد عبود ، د. ليلى ناجي ، مصدر سابق ، ١١٩ .

٥) آلية التدقيق الداخلي :- قد عرف معهد المدققين الداخليين التدقيق الداخلي بأنه ((عبارة عن نشاط مستقل موضوعي واستشاري ، مصمم لإضافة القيمة وتحسين عمليات الشركة ، كما ويساعد الشركة على إنجاز أهدافها من خلال مدخل انضباطي منظم لتقويم وتحسين فاعلية عمليات إدارة المخاطر ، وعمليات الرقابة والحوكمة))[١]، وتؤدي وظيفة التدقيق الداخلي دورها في علمية الحوكمة وذلك بزيادة قدرة المواطنين على مسائلة الشركة ، حيث يقوم المدققون الداخليون من خلال الأنشطة التي ينفذونها بزيادة المصداقية ، العدالة ، تحسين سلوك الموظفين والعاملين في المؤسسات المملوكة للدولة وتقليل مخاطر الفساد الإداري والمالي[٢] ،ويعد التدقيق أحد الأدوات المهمة للرقابة الداخلية بحث يستخدم كأداة لفحص وتقويم مدى فاعلية الأساليب الرقابية وإمداد الإدارة بالمعلومات ، وأصبح المدقق الداخلي مطالباً بأن يكون لديه عدد من المهارات الفنية لتساعده في فهم الخطط وأسس البرامج وتؤهله للعمل على تقديم التوصيات اللازمة لخفض التكاليف مع المحافظة على نفس الجودة في الأداء ، إذ أن جميع المحاولات التي قدمت من قبل الجمعيات العلمية والمنظمات المهنية والمتعلقة بأعمال التدقيق الداخلي كانت تهدف إلى دعم حوكمة الشركات[٣] .

أما المبادئ الأساسية لوظيفة التدقيق الداخلي تتمثل بالآتي :

١)إعادة بناء الفكر الأساسي لوظيفة التدقيق الداخلي في الشركة ، حيث أنها تشارك في بناء الإستراتيجية وإضافة للشركة وذلك عنة طريق مساعدة الإدارة على تحقيق أهداف الشركة .

٢) إعادة تأسيس مركز التدقيق الداخلي على ضوء الدور الحديث له .

---

(١) أرشد فؤاد التميمي ، د. أحمد فارس القيسي ، أثر الأدوات الداخلية لحوكمة الشركات على رأس المال العامل وانعكاسها على القيمة الاقتصادية المضافة "دراسة تطبيقية على عينة من الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية ، بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد ١٩، ص١٧٢ .

(٢) غانم هاجرة ، الحوكمة المفهوم والأهمية ، مداخلة مقدمة ضمن أعمال الملتقى الوطني الأول حول حوكمة الشركات للحد من الفساد المالي والإداري ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، المنعقد في ٧ فبراير ٢٠١٢ ، ص١٢ منشور على الموقع www.dspace.dz. تم زيارة الموقع في ٢٠٢٣/٥/١٤ س ٨:٣٠م .

(٣) مصطفى محمد صديق ، محمد حسين علي الصواف ، جاسم محمد حسون ، تفعيل دور التدقيق الداخلي في أطار حوكمة الشركات ، "دراسة ميدانية لعدد من المصارف الخاصة في محافظة نينوى ، بحث منشور في مجلة التقني ، المجلد التاسع والعشرون ، العدد الأول ، ٢٠١٦ ، ص١٥١.

٣) إعادة عمليات التصميم الداخلي ليتلاءم مع الدور الحديث .

٤) إعادة تصميم بناء قسم التدقيق الداخلي على أساس دوره الحديث ، وعليه فإن وظيفة التدقيق الداخلي المعادة هندستها يتوجب عليها عرض الخصائص الآتية :

أ-القدرة على العمل كشركاء مع الإدارة أو زبائنها الآخرين .

ب- تزويدها للحلول أكبر من تزويدها للخدمات .
ج- تأكيدها على أن ثقافة قسم التدقيق الداخلي تعكس ثقافة العمل ككل .
د- التماسك والارتباط بين القانون والأهداف من جهة ، ومهمة قسم التدقيق الداخلي ومهمة الشركة والأهداف الإستراتيجية من جهة أخرى .
هـ - القدرة على العمل وأن يصبحوا فعالين ويساهموا في التغيير الرئيسي للشكة .
و_ الفهم والتركيز على وظيفة إدارة مخاطر العمل ويكونوا قادرين على ربطها مع أولويات الشركة .
ي - القدرة على تطوير عملية التدقيق الداخلي ووضعها في مكان مناسب لتوفير نظام كامل من الخدمات من خلال عمل التدقيق الأساسي للعمل الاستشاري وضمان أن وظيفة التدقيق الداخلي تسلم الخدمات لزبائنها[١] .

الفرع الثاني

آلية تطبيق الحوكمة على الصعيد الدولي

تتمثل آليات حوكمة المؤسسات الخارجية بالرقابة التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجيين على الشركة والضغوط التي تمارسها المنظمات الدولية المهتمة بهذا الموضوع ، حيث يشكل هذا المصدر أحد المصادر الكبرى المولدة لضغط هائل من أجل تطبيق قواعد الحوكمة ، ومن أمثلة ذلك ما يلي :

١) منافسة سوق المنتجات (الخدمات) وسوق العمل الإداري :-

تعد منافسة سوق المنتجات أو (الخدمات) أحد الآليات المهمة لحوكمة الشركات ، وذلك لأنها إذا لم تقم الإدارة بواجباتها بالشكل الصحيح أنها سوف تفشل في منافسة الشركات التي

(١) مصطفى عبد الحسين علي ، علي كاظم حسين ، شيماء عبد الله يعقوب ، دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء الإستراتيجي للإدارة الضريبية ، بحث منشور في مجلة دراسات محاسبية ومالية ، المجلد ، العدد ٢٢ ، ٢٠١٣ ، ص١٠٦ .

تعمل في نفس حقل الصناعة ، وبالتالي تتعرض للإفلاس ، فمنافسة سوق المنتجات تهذب سلوك الإدارة ، وخاصة إذا كانت هناك سوق فعالة للعمل الإداري للإدارة العليا[١] .

٢) الاندماجات والاكتتابات :-

مما لا شك فيه أن الاندماجات والاكتتاب من الأدوات التقليدية لإعادة الهيكلية في قطاع الشركات في أنحاء العالم ، لأن الاكتتاب آلية مهمة من آليات الحوكمة ، وبدونه لا يمكن السيطرة على سلوك الإدارة بشكل فعال ، حيث غالباً ما يتم الاستغناء عن خدمات الإدارات ذات الأداء المنخفض عندما تحصل عملية الاكتتاب أو الاندماج[٢] .

٣) مراقبة الدائنين :-

يؤدي الدائنون دوراً مهماً في حوكمة الشركات من خلال مراقبة سلوك الشركات المقترضة التي تترتب بموجب شروط الدين ، يستطيع الدائنون تهذيب سلوك الإدارة والتأثير في قراراتها عند إخفاقها في تسديد الدين أو انتهاك شروطه ، وذلك من خلال مجموعة من القيود والإجراءات منها فرض القيود على سياسة الاستثمار في الشركة ، ومستوى الاقتراض فيها ، وكذلك وضع محددات على مقسوم أرباح الشركات التي تكون قريبة من حالة الإعسار المالي فضلاً عن وضع أيديهم على بعض أصول الشركة التي تنتهك الدين[٣] .

٤) التشريع والقوانين :-

غالباً ما تشكل وتؤثر هذه الآليات على التفاعلات التي تجري بين الفاعلين الذين يشتركون بشكل مباشر في عملية الحوكمة ، لقد أثرت بعض التشريعات على الفاعلين الأساسيين

---

(١) رقية حساني ، مروة كرامة ، فاطمة حمزة ، آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري ، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ، جامعة خيضر بسكرة ، المنعقد في ٧ مايو ٢٠١٢ ، ص٢٠ منشور على الموقع www.dspace.dz. تم زيارة الموقع في ٢٠٢٣/٥/١٥ س١٠:٣٥م .

(٢) رقية حساني ، مروة كرامة ، فاطمة حمزة ، مصدر سابق ، ص٢١ .

(٣) د. سالم محمد عبود ، د. ليلى ناجي الفتلاوي ، مصدر سابق ، ص١٢٠ .

في عملية الحوكمة، ليس فيما يتصل بدورهم ووظيفتهم في هذه العملية ، بل على كيفية تفاعلهم مع بعضهم[١]

٥) التدقيق الخارجي :-

يعرف التدقيق الخارجي على أنه سلسلة العمليات المنهجية التي تهدف إلى جمع وتقييم الأدلة بموضوعية للحصول على تأكيدات حول الإجراءات والأحداث الاقتصادية للتأكد من درجة التوافق بينها وبين النظم والمعايير المرجعية المعدة مسبقاً ، ومن ثم تبليغ التدقيق للأطراف ذات المصلحة[٢] .

ويؤدي المدقق الخارجي دوراً مهماً في تحسين نوعية الكشوفات المالية ، ولتحقيق ذلك ينبغي عليه مناقشة لجنة التدقيق في نوعية تلك الكشوفات مع تزايد التركيز على دور مجالس الإدارة ، وعلى وجه الخصوص لجنة التدقيق في اختيار المدقق الخارجي والاستمرار في تكليفه ، حيث أن لجان التدقيق المستقلة والنشيطة سوف تطلب تدقيقاً ذا نوعية عالية وبالتالي اختيار المدققين والمختصين في حقل الصناعة الذي تعمل فيه المؤسسة[٣] .

٦) آليات حوكمة خارجية أخرى :-

تتمثل تلك الآليات في ممارسة كافة المنظمين والمحللين الماليين وبعض المنظمات الدولية ، كمنظمة الشفافية العامية للضغط على الحكومات والدول لتحسين النظم المالية والمحاسبية ، فضلاً عن منظمة بازل التي تمارس الضغط على قطاع البنوك لممارسة الحوكمة فيها .

هذا ويصنف باحثون آخرين آليات الحوكمة الخارجية إلى أثنين هما: آلية السوق لرقابة الشركات وآلية التشريعات والقوانين .

---

(١) غانم هاجرة ، الحوكمة المفهوم والأهمية ، مصدر سابق ، ص٣٠ .

(٢) د. محمد الشريف بن زواي ، حوكمة الشركات والهندسة المالية ، ط١ ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، ٢٠١٦ ، ص١٠٥ .

(٣) رقية حساني ، مروة كرامة ، فاطمة حمزة ، مصدر سابق ، ص٣٠ .

حيث تعرف آلية السوق لرقابة الشركات بأنها (الآلية الخارجية التي يتفق عليها جميع الباحثين ، والتي نشط كآلية لضبط أداء الإدارة والمديرين التنفيذيين عند فشل الآليات الداخلية لحوكمة الشركات ، وذلك عن طريق شراء مراكز ملكية الشركات الخاسرة أو الاستحواذ على الشركات ذات الأداء الضعيف بالمقارنة مع منافسيها أو محاولة تطوير ميزتها التنافسية وتعمل هذه الآلية كأداة تنبيه لانخفاض مستوى أداء الشركات ، وخلق الحافز لدى إدارتها وتشجيعهم على رسم السياسات الاستراتيجيات التي ترفع مستوى الأداء .

ولغرض الوصول إلى أفضل تطبيق لحوكمة الشركات ينبغي العمل على تفعيل الآليات الداخلية والخارجية وتحقيق التوافق والتنسيق بينهما من خلال تنظيم العلاقات بين أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وحملة الأسهم داخل الشركات ، ودعمها خارجياً من خلال القوانين والتشريعات والرقابة السوقية ، مما يؤدي إلى أفضل النتائج من عملية تطبيق حوكمة الشركات[١].

المطلب الثاني

الضوابط التي تحكم الحوكمة

بغية الوقوف على الضوابط التي تحكم حوكمة الشركات سوف قسم هذا المطلب إلى فرعين ، نتطرق في الفرع الأول إلى الضوابط الداخلية ، في حين سنتطرق في الفرع الثاني إلى الضوابط الخارجية.

الفرع الأول

الضوابط الداخلية

يقصد بالضوابط الداخلية القواعد والأسس التي تحدد الكيفية التي تتخذ بها القرارات ، مع تحديد واضح للدور المنوط بكل من الجمعية العمومية باعتبارها التنظيم الذي حملة الأسهم ومجلس الإدارة ، والإدارة التنفيذية ، ولكن يكون لهذه الضوابط تأثير ملحوظ ، لابد أن تدعمها ضوابط خارجية مناسبة والتي تمت الإشارة إليها فيما تقدم ، وبرغم وضوح أهمية الربط بين الضوابط الداخلية والضوابط الخارجية إلا أن الأمر يتطلب إعادة التأكيد على أن الجهود المبذولة لوضع قواعد تحكم تصرفات الإدارة لمنع حدوث أزمات مالية أو لتحسين الأداء محكوم عليها

---

(١) د. سالم محمد عبود ، د. ليلى ناجي الفتلاوي ، مصدر سابق ، ص١٢١ .

بالفشل من البداية ، إذا لم تتوفر الضوابط الخارجية أو لم يتم موائمتها مع الظروف القائمة ، ومن ناحية أخرى تبدو أهمية الضوابط الداخلية الجيدة عندما تكون الضوابط الخارجية للبيئة التشريعية قاصرة عن حماية حقوق المساهمين[١] .

وتظهر الضوابط الداخلية لحوكمة الشركات من خلال ما يلي :

أ)**مجلس الأداة** :- يجب أن يتضمن مجلس الإدارة التوجيه والإرشاد الإستراتيجي للشركة وأن يحتمل كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية المسؤولية المباشرة وغير المباشرة عن مدى تحقيق أداء الشركة ، وتحقيق مصلحة المساهمين وكافة أصحاب المصالح ومعاملتهم معاملة عادلة يجب عليهم وضع الأهداف ومراقبة الأداء وضمان الشفافية في ترشيح وانتخاب مجلس الإدارة والإفصاح ونزاهة حسابات الشركة والإشراف على حسن ممارسة الحوكمة في الشركة وممارسة الحكم الموضوعي المنتقل على شؤون الشكة من أجل تحقيق أهداف الشركة .

ب) **الهيكل التنظيمي** : الذي يعد إعداده جزء من مسؤولية مجلس الإدارة ويتضمن عملية التسلسل الهرمي للسلطة لعرض وتحديد الواجبات وتوزيع المسؤوليات وتعويض السلطات من أجل بلوغ النتائج المرجوة .

ج) **النظام المحاسبي** : وهي الأداة التي توفر ما يحتاج إليه مستخدمة البيانات والمعلومات لاتخاذ القرارات لأن النظام المحاسبي يشكل القاعدة الأساسية للمعلومات لمتخذي القرارات الإستراتيجية والتشغيلية بكفاءة ، فإن هذه النظم تؤثر في عملية التحكم المؤسسي .

د) **قيم الشركة** : وهي التي تتعلق بالسلوك الأخلاقي للشركة وبمستويات عالية من القيم القائمة على الأخلاق المهنية من نزاهة وموضوعية وأمانة في عمليات الشركة[٢].

---

(١) منير إبراهيم هندي ، الفكر الحديث في التحليل المالي وتقييم الأداء (مدخل حوكمة الشركات) ، ط١ ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٩ ، ص١٥ . مشار إليه لدى د. هشام طلعت عبد الحكيم ، عمار عبد الحسين دلول ، حوكمة الشركات ودورها في التقسيم العادل للأسهم العادية "دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية" بحث منشور في مجلة الإدارة والاقتصاد ، العدد السابع والسبعون ، ٢٠٠٩ ، ص٤٧-٤٨ .

(٢) محمد خالد المهايني ، حوكمة الشركات وأهميتها في جذب الاستثمارات وتنمية الموارد البشرية ، ملتقى الفعاليات العلمية لجمعية المحاسبين القانونيين السوريين ، سوريا ، ٢٠٠٧ ، ص٤ .

الفرع الثاني

الضوابط الخارجية

لضمان سلامة القواعد والأسس الموضوعة لحوكمة الشركات ، لابد من توفر بيئة تشريعية مساعدة ، فيما يتعلق بالشركات ذاتها أو بالقطاع المالي الذي تعتمد عليه في تمويل احتياجاتها ، فضلاً عن ضرورة توافر التشريعات الأكثر عمومية والمتعلقة بتنظيم المنافسة ومنع الاحتكار والتعامل مع حالات الإفلاس والاستحواذ ، فعلى مستوى الشركة بصرف النظر عن القطاع الذي تنتمي إليه ، لابد من وجود تشريعات تؤكد على مسؤولية الإدارة في العمل على تعظيم قيمة الشركة ، والبعد عن الاستفادة من المعلومات الداخلية أي الاتجار في أسهم الشركة بناء على معلومات غير متاحة للجمهور ، إضافة إلى أعطاء الاهتمام المناسب للإفصاح والشفافية ، بما يتطلبه ذلك من إتاحة التقارير المالية السنوية المدققة من مراقب مالي خارجي معتمد ، وتحديد دور ومسؤولية الجهات المختلفة القائمة على شؤون الشركة من جمعية عمومية ، ومجلس إدارة ، والمدير التنفيذي وضرورة أن يتضمن التشريع نصوصاً عن العقاب الرادع في حالة عدم الالتزام[١] .

أ)البيئة الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والمناخ العام للاستثمار والتي تتعلق بطبيعة النظام القانوني والاقتصادي والاجتماعي السائد كالقوانين المنظمة لسوق العمل مثل قانون الشركات وسوق المال وتنظيم المنافسة ، منع الممارسات الاحتكارية والإفلاس .

ب) الالتزام بالمعايير الدولية للمحاسبة والتدقيق : وتتعلق بالتقييد بمعايير موحدة تكون ملزمة التطبيق لتعزيز خاصية المقارنة بين البيانات والمعلومات المالية على المستوى العالمي ووضع آلية للتقيد بها .

ج) مصادر التمويل : هناك أهمية كبيرة للحوكمة بالنسبة للمستثمرين "مصادر التمويل" في الأسواق المالية لأن مصدر تمويلي يتطلب حوكمة فعالة .

---

(١) د. هشام طلعت عبد الحكيم ، عماد عبد الحسين دلول ، حوكمة الشركات ودورها في التقييم العادل للأسهم العادية "دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية ، بحث منشور في مجلة الإدارة والاقتصاد ، العدد السابع والسبعون ، ٢٠٠٩ ، ص٤٧ .

د) طبيعة السوق : من المؤكد أن السوق يترك بتأثيراته الداخلية والخارجية على الشركة من حيث قدرتها على أداء مهامها ونجاحها في إدارة مخاطر السوق ومراقبة النتائج[١] .

في ضوء ما تقدم نجد أن الضوابط سواء كانت داخلية أو خارجية هي بدورها تتأثر بمجموعة من العوامل أخرى مرتبطة بالنظام الاقتصادي والاجتماعي وبالوعي من أفراد المجتمع كما أنها مرتبطة أيضاً بالبيئة التنافسية والقانونية والتنظيمية داخل الشركة ، كما أن الحوكمة تشجع على نمو القطاع الخاص ودعم قدراته التنافسية وتساعد المشروعات في الحصول على التمويل وتوليد الأرباح وخلق فرص عمل .

المطلب الثالث

أثر حوكمة الشركات

سنقسم هذا المطلب إلى فرعين نتطرق في الفرع الأول أثر حوكمة الشركات في إدارة الشركة ، في حين نتطرق في الفرع الثاني إلى الأثر المترتب على تعرض الشركة للحوكمة .

الفرع الأول

أثر حوكمة الشركات في إدارة الشركة

يهدف النظام القانوني لحوكمة الشركات إلى توجيه إدارة الشركة ما يتفق والدور الذي أنيط بها في أطار تحقيق الهدف من الشركة ، ويصار إلى ذلك من خلال إعادة تشكيل الإدارة بطريقة يحسن معها تحقيق المصلحة الأساسية للشركة وتجنب الانحياز على حسابها للمصالح الخاصة .

أولاً / تشكيل إدارة الشركة .

تشكيل إدارة الشركة على وفق النظام القانوني لحوكمة الشركات بمتاز بخصيصتين أساسيتين تعملان معاً على تحقيق غاياته المتعددة في الإدارة والرقابة ، وتتمثل الخصيصتان باعتماد صفة الاستقلال لدى أعضاء الإدارة من جهة وتقسيم العمل فيما على لجان مختصة لتوسيع صلاحيات الإدارة وتفعيل الرقابة عليها من جهة ثانية .

---

(١) محمد خالد المهايني ، مصدر سابق ، ص٤ .

أ –صفة الاستقلال في إدارة الشركة

يشترط في إطار حوكمة الشركات أن تشكل إدارة الشركة بأغلبية من الأعضاء المستقلين ممن لا تربطهم بالشركة مصالح شخصية تؤثر في موضوعية أداءهم لمهامهم الإدارية[١]، وفي ذلك نجد السبب الذي حمل المشرع العراقي على استبعاد تمثيل أموال الشركات في مجالس إدارتها[٢] ، وقد اعتمدت نظرية الحوكمة معيار الاستقلال في التعامل مع المشكلات الناجمة عن طبيعة العلاقة بين الملاك والمديرين في الشركة بوجه عام .

ومنها قانون الشركات العراقي رقم(٢١) لسنة ١٩٩٧ المعدل فإنه لم يشترط وجوداً لصفة الاستقلال في مجلس إدارة الشركة بصورة صريحة ، حيث أنه يوجد من خلال المادة (١٠٦) منه أن يمتلك عضو مجلس الإدارة ما لا يقل عن ألفي سهم من رأس مال الشركة (كأسهم ضمان) وهو ما يعني انتفاء صفة الاستقلال ، إلا أن ما يلاحظ على موقف القانون العراقي في هذا المجال هو أنه ألزم مجلس إدارة الشركة من جانب أخر وبموجب المادة (٨/١١٧) منه بأن ينشأ لجنتين من أعضائه لتقديم توصيات بشأن اختيار (لجنة الرقابة والتدقيق المالي) و (لجنة الأجور) ، ويجب أن لا يكون من أعضاء هاتين اللجنتين موظفاً رسمياً أو مساهماً في الشركة تتجاوز قيمة أسهمه فيها ١٠% من أسهم الشركة . ويجب أن لا يكون مرتبطاً بأي منهم بصلة القرابة المباشرة أو عن طريق الزواج أو من خلال مصلحة شخصية أو اقتصادية لدرجة قد تؤدي إلى التأثير في حياد قراراته[٣] .

يضاف إلى ذلك موقف المادة (٢/١١٩) من قانون الشركات العراقي رقم(٢١) لسنة ١٩٩٧ المعدل التي منعت رئيس مجلس إدارة الشركة أو أي عضو فيها من الإدلاء بصوته أو

---

(١) د. عمار حبيب جهلول ، مصدر سابق ، ص١٠٧ .

(٢) ألغى المشرع العراقي تمثيل العاملين في مجلس إدارة الشركة المساهمة الخاصة من خلال تعديل المادة (١٠٤) من قانون الشركات النافذ بموجب أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠٤ .

(٣) المادة (٨/١١٧) من قانون الشركات العراقي رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ المعدل .

المشاركة في أمر تكون له فيها مصلحة مباشرة من دون الكشف عن ذلك والتصريح بطبيعته ، ومدى هذه المصلحة للأعضاء الآخرين غير المستفيدين والحصول على موافقة أغلبيتهم[١] .

وهو ما يجعل المشرع العراقي في موقف مدعو لرفع التناقض الحاصل بين تلك الأحكام وبنائها على وفق التطورات القانونية الحديثة العاملة على ضمان استقلال الإدارة في الشركات حماية لمصلحة الشركة ومجموع الشركاء فيها بما يحقق الهدف الذي تسعى إليه المادة (٣/١) من قانون الشركات العراقي النافذ والتي تنص على أنه (حماية حاملي الأسهم من تضارب المصالح ومن سوء تصرف مسؤولي الشركة ومالكي أغلبية الأسهم فيها والمسيطرين على شؤونها فعلياً)[٢].

ب) اللجان الفرعية لمجلس إدارة الشركة:

يتولى مجلس إدارة الشركة بصورة عامة مسؤوليات ومهام متزايدة فرضتها التطورات المتلاحقة لأساليب إدارة الشركات ونشاطها العالمي الذي جعلها محلاً للمعايير والنظم القانونية المتطورة عالماً ، مما صير من دور مجلس الإدارة أكثر شمولية ومسؤوليته أكثر اتساعاً ، لذلك فقد صار من اللازم تشكيل لجان فرعية من أعضاء مجلس إدارة الشركة تختص كل واحدة منها بوجه معين من أوجه النشاط المناط بالمجلس جون انتظار الاجتماعات الدورية له واللقاء بكامل أعضائه على أن يكون اختيار اللجان الفرعية بناء على معايير موضوعية توفر لها مكنة القيام بواجباتها على وفق الصلاحيات المحددة[٣] .

فيما يخص قانون الشركات العراقي فإنه غير واضح المعالم حيث تنص المادة/ثامناً منه على أن ينشأ مجلس الإدارة لجنتين من اعضائه لتقديم التوصيات بخصوص : ١- اختبار دقيق ما بين مستقلين من غير العاملين في الشركة (لجنة الرقابة والتدقيق المالي) ٢- تحديد طبيعة وكمية الاتعاب المدفوعة لأعضاء كجلي الإدارة وللمدير . ٣- المدير المفوض (لجنة الأجور)

---

(١) المادة (٢/١١٩) من قانون الشركات العراقي رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ المعدل ، وكذلك المادة (٢/٢١) من قانون المصارف العراقي رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ المعدل .

(٢) المادة (٩٧) من قانون الشركات المصري رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ .

(٣) د. صالح حسين ، أساليب ممارسة وإدارة السلطة في الشركات ، اتحاد المصارف العربية ، بيروت ، ٢٠٠٥ ، ص١٤٨ .

ويجب أن لا يكون أي من أعضاء هاتين اللجنتين موظفاً رسمياً أو مساهماً في الشركة تتجاوز قيمة أسهمه فيها ١٠% من أسهم الشركة . ويجب أن لا يكون مرتبطاً بأي منهم بصلة قرابة المباشرة وعن طريق الزواج أو من خلال مصلحة شخصية أو اقتصادية لدرجة قد تؤدي إلى التأثير على حياد قراراته ويعلن عن أي صرف أو إجراء يتخذ يخالف توصيات أحدى اللجنتين وأسبابه في اجتماع الجمعية العمومية ويسجل في محضر الاجتماع).

ومن خلال ذلك هنالك ملاحظات :

١-يشكل مجلس الإدارة لجنتين من أعضاءه لتقديم التوصيات بشأن اختيار أعضاء اللجنتين الفرعيتين التي يجب أن تكون أعضاءها مستقلين ولا تربطهم بالشركة مصالح شخصية أو اقتصادية ، وقد اشترطت المادة (١٠٦) من قانون الشركات العراقي بالنسبة لأعضاء اللجنتين أن ملكية أي منهم لا يقل عن (٢٠٠٠) سهم لقبوله في المجلس .

٢- ففي الوقت الذي قصر القانون دور مجلس الإدارة لتقديم التوصيات بشأن اختيار اللجان المستقلة فإنه لم يوضح صلاحية الاختيار النهائي هل من صلاحية الهيئة العامة أم من مجلس الإدارة .

٣- يتضح من نص المادة (٨/١١٧) أن المراد من لجنتي مجلس الإدارة أن تصدر قراراتها مهمة لعمل الشركة ، وجعل مسؤولية لجنة المراقبة والتدقيق تمتد إلى ضمان دقة عمليات التدقيق المالي وإمكانية الاعتماد عليها أما لجنة الأجور فهي تحدد طبيعة وكمية الأتعاب المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة وللمدير المفوض .

من ذلك يبدو جلياً قصور التنظيم القانوني للجان مجلس إدارة الشركة في قانون الشركات العراقي وخروجه على الغاية العملية من تقريرها في النظرية القانونية لحوكمة الشركات مخالفاً بذلك التشريعات المنظمة لها ، وعليه فإن من الجدير إجراء التعديل اللازم لبيان المركز القانوني للجان مجلس الإدارة بحيث يمكن من خلاله تحديد طبيعة العلاقة القانونية للجان الفرعية مع كل من مجلس الإدارة والهيئة العامة للشركة .

ثانياً / دور إدارة الشركة في تحقيق الغرض منها

الشركة عقد بين شخصين أو كثر للقيام بمشروع اقتصادي معين بقصد تحقيق الربح[١] ، وعليه فأن مصطلح الشركة ينصرف فضلاً عن العقد إلى كيان قانوني اقتصادي مستقل له ذمته المالية وإدارته المستقلة[٢] .

أ-**التزام الإدارة بتحقيق غرض الشركة** : غرض الشركة هو العمل الذي تأسست من أجله الشركة والذي تسعى من إلى تحقيقه[٣] ، مفاد ذلك أن يكون للشركة هدفاً ومصلحتها المنفصلة عن مصالح الشركاء فيها ،ى فإنه يقع على الإدارة واجب القيام بكل الأعمال اللازمة لتحقيق ذلك والوصول إلى مصلحة الشركة الخاصة في تنمية نشاطها الاقتصادي وتعزيز القدرة الائتمانية لها تحقيقاً لوظيفتها الاجتماعية التي تمتد المصلحة فيها إلى كل المتعاملين معها على حد السواء .

ب-**التزام إدارة الشركة بتحقيق غرض الشركاء** : يقدم كل شخص على التعاقد في الشركة وفي عزمه التعاون والتأزر مع زملاءه الآخرين لبلوغ الغاية المنشودة (تحقيق الربح) ، وما يعني أن مصلحة الشركاء مشتركة بينهم على أساس مبدأ المساواة في المركز القانوني بكل منهم والذي يتعارض مطلقاً مع أي نزعة للتمييز بينهم وينبغي على أفرادها أن يبذلوا في إدارة الشركة ما يبذله كل منهم في تدبير مصالحه الخاصة على أن لا ينزل في ذلك عن بذل عناية الشخص المعتاد ، فإنه لا يمكنه حينها وبناء على حسن النية أن يبذل في إدارة الشركة أقل من ذلك مطلقاً[٤] .

ثالثاً / أجور أعضاء الإدارة في الشركة

يؤثر مقدار ما يتقاضاه الإداريون والعاملون في الشركة من أجور ومكافأة على الشركة بصورة عامة تأثيراً مباشراً نتيجة لزيادة مقدارها في بعض الأحيان أو تأثير غير مباشر عن طريق الاحتيال وتضخيم ما تحصل عليه الشركة من أرباح شكلاً بغية رفع نسبة استحقاقهم في الأرباح فعلاً ، ومن جانب أخر فإنه لا يوجد معيار موحد لطبيعة الأجور والمكافأة حيث قد تتخذ مقابل نقدي

---

(١) المادة (٤/أولاً) من قانون الشركات العراقي رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧

(٢) عمار حبيب جهلول ، مصدر سابق ، ص١٧٧ .

(٣) المادة (١٣٢/ ثامناً) من قانون الشركات العراقي رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ النافذ .

(٤) د. محسن شفيق ، الوسيط في القانون التجاري المصري ، ط٤ ، ج١ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص٣١١ .

مباشر تمنحه الشركة لمستحقيه أو يكون على هيأة أصول ملكية في الشركة نفسها كأن يمنح المديرون أو العاملون فيها أسهماً لملكية في الشركة مقابل ما يقدمونه من خدمات لها[١] .

وأن تحديد الأجور ومكافأة أعضاء الإدارة والعاملين في الشركة متأثرة بعاملين أساسيين:

العامل الأول : أنها مقابل لما يقدم من خدمات وجهد للشركة وسط حالة من التوسع الاقتصادي الكبير والمنافسة التجارية التي يشهدها العالم وما يتطلب تشجيعهم على العمل والإبداع في تنمية النشاط الاقتصادي وهو ما يتحقق من خلال زيادة الأجور والمكافأة التي تعزز ارتباطهم وتضمن استمرارهم فيه .

العامل الثاني : ازدياد الأجور والمكافأة مع عدم اعتماده على أسس ومعايير موضوعية فإنه من شأنه التأثير في مصالح الشركة والشركاء فيما يتعلق بأساليب تقديم المكافأة على أساس نسبة من الأرباح المتحققة للشركة[٢] .

الفرع الثاني

الأثر المترتب على تعرض الشركة للحوكمة

أن جزاء الإخلال بتطبيق النظام القانوني لحوكمة الشركات يضمن هذا الجزاء القانوني (في المسؤولية المدنية والجزائية) قوة القاعدة القانونية وإلزامية العمل بموجبها[٣]، وحيث أن لقواعد الحوكمة صفة إلزامية قانونية في بعض الأحيان وفعلية في أحيان أخرى ، لذا فإن الجزاء المترتب على مخالفتها قد يكون بصورة الجزاء القانوني أو العملي أيضاً ووفقاً لطبيعة الجزاء المترتب على الإخلال بالالتزامات بصورة عامة فإنه يمكن القول بإن ما يفرض منها على مخالفة قواعد الحوكمة من جزاءات يكون على قسمين :-

---

(١) د.صالح حسين ، أساليب ممارسة وإدارة السلطة في الشركات ، اتحاد المصارف العربية ، بيروت ، ٢٠٠٥ ، ص٩١ت٩٢ ، مشار إليه لدى د. عمار حبيب جهلول ، مصدر سابق ، ص١٢٣ .

(٢) د. طارق عبد العال ، التقارير المالية ، الدار الجامعية ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص٤٦٠ وما يعدها . مشار إليه لدى د. عمار حبيب جهلول ، مصدر سابق ، ص١٢٦ .

(٣) د. عبد الباقي البكري ، الأستاذ زهير البشير ، المدخل لدراسة القانون ، بيت الحكمة ، بغداد ، ١٩٨٩ ، ص٤٥ وما بعدها .

أولاً / الجزاء المدني :-

قد يترتب على الإخلال بقواعد النظام القانوني لحوكمة الشركات ضرر يلحق بالمتعاملين مع الشركة أو بالغير ، فيكون بذلك حق للمضرور بالمطالبة بالتعويض عما أصابه من ضرر وفقاً لقواعد المسؤولية المدنية بصورة عامة ، ولذلك فقد حاول المشرع المصري تأكيد هذا الحكم من خلال من مشروع القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية والمقيدة في البورصة المصرية لسنة ٢٠٠٦ بنصه على أنه ((يجوز لكل من لحق به ضرر ناتج عن الإخلال بقواعد الحوكمة الرجوع بالتعويض على من تسبب بخطئه في إحداث الضرر))[١].

وحسب تقديرنا فإن الرجوع المدني على محدث الضرر في حال إخلاله بتطبيق قواعد الحوكمة وبالكيفية المطروحة لا يخلو من ركاكة المرفق والتقليل من فاعليته ، لأن القاعدة في الأشخاص المعنوية بصورة عامة فيما يتعلق بقواعد جبر الضرر هي قيام مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه ، والتي تضمن حصول المضرور على حقه بسلاسة أكثر من تعويض ، وهو ما يستقيم فعلياً في العلاقات مع المستثمرين ، ثم أن قواعد مسؤولية المتبوع من شأنها حثه على الحرص في عمله ومراقبة تابعيه فضلاً عن التأني في عمله للتأكد من كفايتهم المهنية في الشأن الذي يوليهم .

ثانياً / الجزاء العقابي :

تختلف الجزاءات العقابية المترتبة على الإخلال بأحكام النظام القانوني لحوكمة الشركات تبعاً لطبيعة وخطورة المخالفة المرتكبة في ذلك ، إضافة لاختلافها بحسب محل العقوبة فيما لو كانت الشركة نفسها أو أحد الإداريين فيها ، فيتمثل الجزاء الأول بالتنبيه عن عدم الالتزام بأحكام القانون وأكثر ما يتحقق ذلك في حال إخلال الشركة بالتزامها بالإفصاح قانونياً أو مالياً كأن يتأخر غن الموعد المحدد لتقديمه[٢] .

وقد يتبلور ذلك تشديداً في حالة الاستمرار بالمخالفة لحكم القانون ، من ذلك ما قام به سوق العراق للأوراق المالية من إيقاف تداول أسهم مجموعة من الشركات العراقية التي لم تراع

---

(١) نص المادة (٤) من مشروع القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية والمقيدة في البورصة المصرية لسنة ٢٠٠٦ .

(٢) المادة (١/٢) من القسم الثاني من القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات غير المقيدة في البورصة المصرية رقم (١١) لسنة ٢٠٠٧ .

موعد الإفصاح المالي في نهاية السنة المالية لعامي ٢٠٠٦ ، ٢٠٠٧[١] ، وقد يتخذ الجزاء العقابي صورة النشر في أسواق المال وللجمهور عامة لإبلاغهم عن عدم التزام شركة معينة بتطبيق القواعد القانونية لحوكمة الشركات، وأكثر ما يحصل ذلك في أطار التشريعات التي جعلت الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة طوعياً[٢] .

أما النوع الآخر من أنواع الجزاء العقابي فإنه يمثل عقوبة مباشرة تقع على الشركة نفسها أو على المسؤولين فيها بحسب الأحوال ، فقد تكون العقوبة بصورة إيقاف تداول أسهم الشركة لفترة مؤقتة أو شطبها نهائياً من تعاملات السوق ، وينطبق هذا الاحتمال على مراقبي الحسابات في الشركة فيما لو كانوا مقيدين في سوق الأوراق المالية في حالة مخالفة الشروط المعنية وتنفيذ التزاماتهم المقررة بموجب نظام بموجب النظام القانوني لحوكمة الشركات ولذلك تنص المادة (٢) من القسم الثامن من القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وغير المقيدة في البورصة المصرية رقم(١١) لسنة ٢٠٠٧ على أنه ((كما يجوز للهيئة شطب مراقب الحسابات من سجل مراقبي الحسابات حال إخلاله بالتزاماته الواردة بتلك القواعد)) . وقد تكون العقوبة بصورة غرامة مالية ترفض على الشركة نفسها أو على أحد مديريها إذ أخل بالتزاماته القانونية[٣] .

---

(١) التقرير الصادر عن سوق العراق للأوراق المالية لسنة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ والمتاحة على الموقع الإلكتروني www.isx-iq-net/-٣ik .

(٢) تنص الفقرتان (ب-ج) من لائحة حوكمة الشركات السعودية رقم ١-٢١٢ لسنة ٢٠٠٦ على ((ب- تعد هذه اللائحة استرشادية لجميع الشركات المدرجة في السوق المالية .... ، ج- استثناء من الفقرة(ب) من هذه المادة يجب على الشركات الالتزام بالإفصاح عن تقرير مجلس الإدارة عما تم تطبيقه من أحكام هذه اللائحة والأحكام التي لم تطبق وأسباب ذلك)) .

(٣) عمار حبيب جهلول ، النظام القانوني لحوكمة الشركات ، منشورات زين الحقوقية ، بيروت ، ٢٠١١ ، ص٢٤٣ .

الخاتمة

أولاً / النتائج

١- تثمل حوكمة الشركات الإطار العام الذي يمكن من خلاله إدارة الشركات ، إذ يتم وفقاً لهذا الإطار تحديد الحقوق والواجبات وتوضيح الأدوار والمسؤوليات لمختلف الأطراف ذات الصلة المباشرة بالشركات من مجلس الإدارة وحملة الأسهم .

٢- يؤثر تطبيق حوكمة الشركات في الحد من السلوك المنحرف للإدارة وذلك من خلال أنظمة كفيلة برقابة الإدارة و مجلس الإدارة والجان التابعة له ، فحوكمة الشركات أداة جيدة للحكم على حسن إدارة الشركة.

٣- يتطلب الوصول إلى أفضل تطبيق لحوكمة الشركات والعمل على تفعيل آلياتها الداخلية والخارجية وتحقيق التوافق فيما بينها تنظيم العلاقات بين أعضاء مجلس الإدارة والمديرين وحملة الأسهم داخل الشركات ودعمها خارجياً من خلال القوانين والتشريعات .

٤- تعد لجنة التدقيق حجر الزاوية وآلية من آليات حوكمة الشركات وأن إنشاء لجنة التدقيق قي المؤسسات قادرة على حل المشاكل التي تنشأ بين الإدارة من جهة و المدققين الخارجيين أو الداخليين من جهة أخرى يعد تعزيزاً لمفهوم حوكمة الشركات وآلية من آليات تطبيقها .

ثانياً / التوصيات

١-حث الشركات على الالتزام بالإفصاح عن الوضع المالي والحقيقي والصحيح عن طريق تطبيق ضوابط وآليات الحوكمة وفرض العقوبات في حالة إخلالها بذلك التطبيق .

٢- العمل على نشر ثقافة الحوكمة من خلال كافة وسائل الإعلام وبيان أهميتها فإذا أدرك المجتمع أهميتها فأنه سوف يدعم تطبيقها ويدافع عنها بقوة .

٣- تطبيق نظام الحوكمة في المؤسسات الحكومية العراقية من خلال تفعيل قواعد هذا النظام (الإفصاح ، والشفافية ، والعدالة ، والإنصاف ، والانضباط ، والاستقلالية ، والمساءلة) .

٤- نشر حالات الاحتيال والغش المكتشفة والمحتملة على وسائل الإعلام لإعطاء تجربة المدققين الداخليين والخارجيين وتوعيتهم بهذه المخاطر لأخذها بعين الاعتبار عند تنفيذهم أعمال التدقيق .

المصادر والمراجع

أولاً / الكتب

١-الأمام العلامة جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم أبن منظور الأنصاري ، لسان العرب ، ج٢ ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٣ .

٢- الأمام محمد علاء الدين ، الدرر المنتقى ، دار السعادة .

٣- د. الياس ناصيف ، موسوعة الشركات التجارية ، ط١ ، ج٦ ، منشورات الحلبي الحقوقية ، ٢٠٠٦ .

٤- ابن حجر العسقلاني ، فتح الباري ، ج٢.

٥- المقربي الفيومي ، المصباح المنير ، ((مادة شرك)) ، ط٢ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

٦- د. جيهان عبد المعز الجمال ، المراجعة وحوكمة الشركات ، ط١ ، دار الكتاب الجامعي ، الإمارات العربية المتحدة ، ٢٠١٤ .

٧- د. سالم محمد عبود . ليلى ناجي الفتلاوي ، نظريات إدارة الأرباح في ظل تطبيق حوكمة الشرحات ، ط٢ ، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية ، بغداد ، شارع المتنبي ، ٢٠١٦ .

٨- د. سلامه عبد الصانع أمين علم الدين ، مسؤولية إدارة شركة المساهمة ولجانها عن حوكمة الشركات ، دار النهة العربية ، القاهرة ، ٢٠١٥.

٩- صالح بن زاين المرزوقي ، شركة المساهمة في النظام السعودي "دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي " ، مركز البحث العلمي وأحياء التراث الإسلامي ، الرياض ، ١٤٠٦هـ .

١٠- د.صالح حسين ، أساليب ممارسة وإدارة السلطة في الشركات ، اتحاد المصارف العربية ، بيروت ، ٢٠٠٥ .

١١- د. عبد الباقي البكري ، الأستاذ زهير البشير ، المدخل لدراسة القانون ، بيت الحكمة ، بغداد ، ١٩٨٩ .

١٢- د. عدنان بن حيدر بن درويس ، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة ، اتحاد المصارف العربية ، ٢٠٠٧ .

١٣- علي ناصر عبد الحميد ، حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة ، مركز الخبرات المهنية للإدارة ، القاهرة ، ٢٠١٤ .

١٤- د. عمار حبيب جهلول ، النظام القانوني لحوكمة الشركات ، ط١ ، دار تيبور ، العراق ، القادسية ، ٢٠١١ .

١٥- طالب علاء فرحان . إيمان شيحان المشهداني ، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف ، ط١ ، الصفا للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠١١ .

١٦- طارق عبد العال حماد ، حوكمة الشركات والأزمات المالية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٥ .

١٧- د. طارق عبد العال ، التقارير المالية ، الدار الجامعية ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .

١٨- د. محسن شفيق ، الوسيط في القانون التجاري المصري ، ط٤ ، ج١ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٢ .

١٩- محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي ، مختار الصحاح ، دار الرسالة ، الكويت ، ١٩٨٣.

٢٠- د. محمد علي سويلم ، حوكمة الشركات في الأنظمة العربية والمقارنة بين التنظيم والمسؤولية التأديبية والمدنية والجنائية ، ط١ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠١٠ .

٢١- محمد مصطف سليمان ، حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري "دراسة مقارنة" / ط١ ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٦ .

٢٢- د. محمد كامل ملش ، الشركات ، مطبعة قاصد خير ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

٢٣- د. محمد الشريف بن زواي ، حوكمة الشركات والهندسة المالية ، ط١ ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، ٢٠١٦ .

٢٤- مجمع العربية ، المعجم الوسيط ، ط٤ ، مكتبة الشروق الدولية ، مصر ، ٢٠٠٤ .

٢٥- مجمع اللغة العربية ، معجم القانون ، الهيئة العامة للشؤون والمطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٩٩٩ .

٢٦- د. مصطفى محمد سليمان ، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين ، بدون طبعة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٨ .

٢٧- منير إبراهيم هندي ، الفكر الحديث في التحليل المالي وتقييم الأداء (مدخل حوكمة الشركات) ، ط١ ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٩ .

ثانياً / الرسائل والاطاريح

١-عباس حميد عيدان التميمي ، أثر نظرية الوكالة في التطبيقات المحاسبية والحوكمة في متطلبات المملوكة للدولة ، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨ .

٢- عثماني ميره ، أهمية تطبيق الحوكمة في البنوك وأثرها في بيئة الأعمال ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة مسيلة ، ٢٠١١ .

ثالثاً / البحوث والمقالات

١-د. إبراهيم محمد علي الجزراوي . د. بشرى فاضل خضير ، تقويم حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية في القوانين والتشريعات العراقية (بحث تحليلي) مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الأربعون ، ٢٠١٤ .

٢- د.أرشد فؤاد التميمي ، د. أحمد فارس القيسي ، أثر الأدوات الداخلية لحوكمة الشركات على رأس المال العامل وانعكاسها على القيمة الاقتصادية المضافة "دراسة تطبيقية على عينة من الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية ، بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد ١٩ .

٣- حيدر عباس العطار ، دور المحاسبة الإبداعية في أطار نظام الحوكمة في مكافحة الغش والتلاعب "دراسة استطلاعية في عينة من الشركات الصناعية في بغداد ، بحث منشور في مجلة كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة المثنى ، العدد ١٤ ، ٢٠١٨ .

٤- د. حنان صحين عبد الله ، دور حوكمة الشركات في تقويم الأداء الاجتماعي للوحدات الاقتصادية ، بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد ٩٧ ، المجلد ٢٣ ، ٢٠١٧ .

٥- د. خلود عاصم وناس العبيدي ، دور حوكمة الشركات في معالجة الاختلالات الهيكلية في سوق العراق للأوراق المالية ، بحث منشور في مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة .

٦- رقية حساني ، مروة كرامة ، فاطمة حمزة ، آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري ، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ، جامعة خيضر بسكرة ، المنعقد في ٦-٧مايو ٢٠١٢ .

٧- سندس ماجد رضا آليات حوكمة الشركات ودورها في تقليص فجوة التوقعات بين مراقبي الحسابات ومستخدمي قوائم المالية "دراسة تحليلية لآراء عينة من مراقبي الحسابات ومدراء بعض

الدوائر ، بحث منشور في مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، العدد الثامن عشر .

٨- شاكر عبد الكريم البلداوي ، نورة منير عبد الكريم ، أثر قواعد حوكمة الشركات المتعلقة باختيار المدقق الخارجي في موثوقية القوائم المالية " دارسة تطبيقية " ، بحث منشور في مجلة كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة المستنصرية ، ٢٠١٥.

٩- صباح سلمان محمد مطشر السعداوي ، الرقابة الداخلية ودورها في اسناد نظام حوكمة الشركات وحماية حقوق المساهمين "دراسة تطبيقية في عينة من الشركات المساهمة المختلطة العراقية الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، بحث منشور في مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية تصدر عن جامعة واسط ، العدد ٢١ ، ٢٠١٦ .

١٠- د. صالح يونس الشعباني ، د. مقبل علي أحمد ، سوسن أحمد سعيد ، أثر تكامل أدارة الجودة الشاملة مع نظرية القيود في ظل حوكمة الشركات "دراسة استطلاعية في عينة من الشركات الصناعية في نينوى" بحث منشور في مجلة الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، العدد ٩٤ ، السنة ٢٦ ، ٢٠١٣ .

١١- عاشور مرزيق معموري ، حوكمة الشركات حول فلسفة المفهوم الإداري وإمكانية التجسيد الفعلي ، بحث مقدم ضمن المؤتمر الصحفي الوطني حول حوكمة الشركات للحد من الفساد المالي والإداري ، جامعة خيضر بسكرة ، المنعقد ٦-٧ مايو ٢٠١٥ ، منشور على الموقع الإلكتروني www.dspace.dz.

١٢- عزيزة بن سمية مريم ، حوكمة الشركات ودورها في تفعيل نظام الرقابة في شركات التأمين التعاوني ، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية (الواقع العملي وأفاق تطوير تجارب الدول) ، جامعة حبيبة بن بو علي ، الجزائر ، المعقد في ٣-٤ ديسمر ٢٠١٢ ، منشور على الموقع الإلكتروني www.kitabat.com .

١٣- علاء جميل مكط الزحيم ، دور آليات حوكمة الشركات في الرقابة على تكاليف المسؤولية الاجتماعية "دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية الخاصة ، بحث منشور مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد ١٧ ، العدد ١ ، ٢٠١٥ .

١٤- غانم هاجرة ، الحوكمة المفهوم والأهمية ، مداخلة مقدمة ضمن أعمال الملتقى الوطني الأول حول حوكمة الشركات للحد من الفساد المالي والإداري ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، المنعقد في ٧ فبراير ٢٠١٢ ، منشور على الموقع www.dspace.dz. .

١٥- محمد طارق يوسف ، الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات ، بحوث وأوراق عمل ، مؤتمر حول متطلبات الشركات وأسواق المال العربية المنعقد في شرم الشيخ ، مصر ، ٢٠٠٧ ،منشور على الموقع الإلكتروني www.kitabat.com .

١٦- مصطفى عبد الحسين علي ، علي كاظم حسين ، شيماء عبد الله يعقوب ، دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء الإستراتيجي للإدارة الضريبية ، بحث منشور في مجلة دراسات محاسبية ومالية ، المجلد ، العدد ٢٢ ، ٢٠١٣ .

١٧- مصطفى محمد صديق ، محمد حسين علي الصواف ، جاسم محمد حسون ، تفعيل دور التدقيق الداخلي في أطار حوكمة الشركات ، "دراسة ميدانية لعدد من المصارف الخاصة في محافظة نينوى ، بحث منشور في مجلة التقني ، المجلد التاسع والعشرون ، العدد الأول ، ٢٠١٦ .

١٨- د. مؤيد محمد علي الفضل . مجيد عبد زيد حمد ، حوكمة الشركات ودورها في الحد من إدارة الأرباح "دراسة اختيارية لحالة العراق " ، بحث منشور في مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد ١٧ ، العدد ٣ ، ٢٠١٥ .

١٩- د. هشام طلعت عبد الحكيم ، عماد عبد الحسين دلول ، حوكمة الشركات ودورها في التقييم العادل للأسهم العادية "دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية ، بحث منشور في مجلة الإدارة والاقتصاد ، العدد السابع والسبعون ، ٢٠٠٩ .

رابعاً / التشريعات

١-قانون الشركات المصري رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ .

٢- الشركات العراقي رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ .

٣- قانون المصارف العراقي رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ المعدل .

٤- لائحة حوكمة الشركات السعودية رقم ١-٢١٢ لسنة ٢٠٠٦

٥- القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات غير المقيدة في البورصة المصرية رقم (١١) لسنة ٢٠٠٧ .